جامعة الكويت

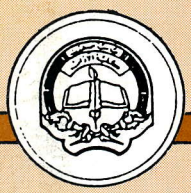

حوليات كلية الآداب

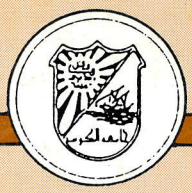

تاريخ العلاقات التجارية

بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصر الحديث

د. عبد المالك خلف التميمي
قسم التاريخ - جامعة الكويت

الحولية الثامنة
الرسالة الثامنة والأربعون

١٤٠٧ / ١٤٠٨هـ
١٩٨٦ / ١٩٨٧م

هيئة التحرير

د. خلدون حسن النقيب — رئيس مجلس التحرير
د. عبدالمحسن مدعج المدعج — رئيس هيئة التحرير
ا. د. فؤاد حسن زكريا
د. منصور احمد بوحمسين
د. محمد سليمان الحداد
د. محمد رجا الدريني
ا. د. سعد عبدالرحمن
ا. د. احمد علي اسماعيل
د. توفيق الفيل

ثمن الرسالة

الكويت ٥٠٠ فلس ـ البحرين ٧٥٠ فلس ـ قطر ٨ ريالات ـ الامارات ٨ دراهم ـ السعودية ٨ ريالات ـ عمان ريال واحد ـ اليمن الجنوبي ٥٠٠ فلس ـ اليمن الشمالي ٥ ريالات ـ العراق ٥٠٠ فلس ـ مصر ٥٠ قرشا ـ لبنان ١٠ ليرات ـ الأردن ـ ٥٠٠ فلس ـ سوريا ١٠ ليرات ـ السودان ٥٠٠ مليم ـ ليبيا ٨٠ قرشا ـ الجزائر ١٠ دنانير ـ تونس ٥٠٠ مليم ـ المغرب ٨ دراهم.

الاشتراك السنوي لعدد (٨) رسائل

		الاشتراك	المجلد
الكويت	افراد	ـ ر٤ د.ك	ـ ر٦ د.ك
	مؤسسات	ـ ر١٦	ـ ر١٨
الدول العربية	افراد	ـ ر٥ د.ك	ـ ر٧ د.ك
	مؤسسات	ـ ر١٨	ـ ر٢٠
الدول الاجنبية	افراد	ـ ر٣٢ دولار	ـ ر٤٠ دولار
	مؤسسات	ـ ر٦٤	ـ ر٧٠

لأعضاء هيئة التدريس والطلاب خصم ٥٠٪

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية إستفسارات أخرى بشأن الحوليات توجه الى رئيس هيئة تحرير الحوليات ـ ص . ب : ١٧٣٧٠ الخالدية ـ الكويت : 72454

حوليات كلية الآداب

تصدر عن كلية الآداب . جامعة الكويت

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

الحولية الثامنة
الرسالة الثامنة والأربعون
١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م

صدر من هذه الحوليات

الحولية الأولى لعام ١٩٨٠ :

الرسالة الأولى	: الجذور الفلسفية للبنائية	د. فؤاد زكريا
الرسالة الثانية	: صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا	د. محمد عيسى صالحية
الرسالة الثالثة	: ابن قلاقس، حياته وشعره	د. سهام الفريح
الرسالة الرابعة	: الأمير تنكز الحسامي	د. حياة ناصر الحجي
الرسالة الخامسة	. التدرج الطبقي الاجتماعي في بعض الأقطار العربية (باللغة الانجليزية)	د. خلدون حسن النقيب

الحولية الثانية لعام ١٩٨١ :

الرسالة السادسة	: علي أحمد باكثير	د. محمد عبده
الرسالة السابعة	: تحليل اخطاء الطلبة العرب في استعمال أدوات التعريف والتنكير الانجليزية (باللغة الانجليزية)	د. نايف خرما
الرسالة الثامنة	: دولة المماليك ودولة مغول القفحاق	د. حياة ناصر الحجي
الرسالة التاسعة	: المرأة والفلسفة	د. محمود رجب

الحولية الثالثة لعام ١٩٨٢ :

الرسالة العاشرة	: الروابط العائلية القرابية في مجتمع الكويت المعاصر	د. فهد ثاقب الثاقب
الرسالة الحادية عشرة	: البيئة والسلوك	د. طلعت منصور
الرسالة الثانية عشرة	: عالمية الحضارة الاسلامية ومظاهرها في الفنون	د. صلاح الدين البحيري
الرسالة الثالثة عشرة	: لورنس ومحفوظ، دراسة أدبية سيكلوجية، مقارنة	د. محمد رجاء الدريني
الرسالة الرابعة عشرة	: آل قدامة والصالحية	د. شاكر مصطفى

الحولية الرابعة لعام ١٩٨٣ :

الرسالة الخامسة عشرة	: أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية	د. عبدالعال سالم مكرم
الرسالة السادسة عشرة	: مفهوم التفسير في العلم من زاوية منطقية	د. عزمي موسى اسلام
الرسالة السابعة عشرة	: العمل الاجتماعي في المجال التربوي	د. جلال الدين الغزاوي
الرسالة الثامنة عشرة	: وحدة ميتافيزيقيا أرسطو ومنزلة الرياضيات فيها	د. أبو يعرب المرزوقي
الرسالة التاسعة عشرة	: مفهوم التهكم عند كير كجور	د. امام عبدالفتاح

الحولية الخامسة لعام ١٩٨٤ :

الرسالة العشرون	: «نظرة في قرينة الاعراب» في الدراسات النحوية القديمة والحديثة	د. محمد صلاح الدين بكر
الرسالة الحادية والعشرون:	الاخرويات الاسلامية في الكوميديا الالهية (باللغة الانجليزية)	د. رشا حمود الصباح
الرسالة الثانية والعشرون :	تسع وثائق في شئون الحسبة على المساجد في الأندلس	د. محمد عبدالوهاب خلاف
الرسالة الثالثة والعشرون :	مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية	د. أحمد عبدالرحيم مصطفى
الرسالة الرابعة والعشرون:	مفاهيم العلاج النفسي وانماط التفاعل داخل الأسر المريضة (النشأة والتطور)	د. حامد عبدالعزيز الفقي

الحولية السادسة لعام ١٩٨٥ :

الرسالة الخامسة والعشرون: نحاة القيروان — د. يوسف أحمد المطوع
الرسالة السادسة والعشرون: من وثائق الحرم القدسي الشريف المملوكية — د. محمد عيسى صالحية
الرسالة السابعة والعشرون: الفصاحة: مفهومها وبم تتحقق. قيمها الجمالية — د. توفيق علي الفيل
الرسالة الثامنة والعشرون: مشكلة التأويل العقلي عند مفكري الاسلام في المشرق العربي وخاصة عند ابن سينا — الاستاذ / سعيد زايد

الرسالة التاسعة والعشرون: واقع التاريخ في رواية وجوب العنف (باللغة الانجليزية) د. رشا حمود الصباح
الرسالة الثلاثون: مكانة رواية روبنسون كروزو في القصص اللايوطوبي (باللغة الانجليزية) — د. محمد رجا الدريني
الرسالة الحادية والثلاثون: مفهوم المعنى «دراسة تحليلية» — **د. عزمي موسى اسلام**
الرسالة الثانية والثلاثون: الوصايا ومدى تطورها في العصر العباسي الأول — د. سهام الفريح

الحولية السابعة لعام ١٩٨٦ :

الرسالة الثالثة والثلاثون: بردة البوصيري قراءة أدبية وفلكورية — د. محمد رجب النجار
الرسالة الرابعة والثلاثون: الارشاد النفسي تطور مفهومه وتميزه — د. عبدالله محمود سليمان
الرسالة الخامسة والثلاثون: اتجاهات الآباء والامهات الكويتيين في تنشئة الأبناء وعلاقتها ببعض المتغيرات — عبدالفتاح القرشي
الرسالة السادسة والثلاثون: علم العمران الخلدوني وعلم الاجتماع الحديث (باللغة الانجليزية) — د. فؤاد البهلي
الرسالة السابعة والثلاثون: قبلية تميم العربية بين الجاهلية والاسلام — د. عبدالجبار العبيدي
الرسالة الثامنة والثلاثون: عيوب الكلام، دراسة لما يعاب في الكلام عند اللغويين العرب — د. وسمية المنصور

الرسالة التاسعة والثلاثون: المواقع الاسلامية المندثرة في وادي حلي — د. احمد بن عمر الزيلعي
الرسالة الاربعون: البحر في شعر الاندلس والمغرب — د. منجد مصطفى بهجت

الحولية الثامنة لعام ١٩٨٧

الرسالة الحادية والاربعون: البيئة المائية في الاردن ..... د. عبدالرحيم مسعد (باللغة الانجليزية)
الرسالة الثانية والاربعون: وثائق جديدة عن حملة سنان باشا ..... د. محمد عيسى صالحيه الى اليمن (سنة ٩٧٦هـ/٦٨ - ١٥٦٩م)
الرسالة الثالثه والاربعون: التوجيه والارشاد النفسي للاطفال غير ..... د. محمد ماهر محمود العاديين (دراسة تحليلية)
الرسالة الرابعة والاربعون: المراحل الارتقائية لمنهجية الفكر العربي الاسلامي — د. حسن عبدالحميد عبدالرحمن
الرسالة الخامسة والأربعون: عبدالله بن سبأ - دراسة للروايات التاريخية عن دورة في الفتنة — د. عبدالعزيز الهلابي
الرسالة السادسة والاربعون: ضمائر الغيبة اصولها وتطورها — د. فوزي حسن الشايب
الرسالة السابعة والاربعون: قبيلة اياد منذ العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي. — د. محمد احسان النص

الرسالة الثامنة والأربعون

تاريخ العلاقات التجارية

بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصر الحديث

د. عبد العاين خلف السيمي
قسم التاريخ - جامعة الكويت

حوليات كلية الآداب - الحولية الثامنة - ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م

المؤلف:

د. عبدالمالك خلف التميمي

* دكتوراه ١٩٧٨م.
* استاذ مساعد تاريخ العرب الحديث والمعاصر بقسم التاريخ.
* شغل منصب رئيس قسم التاريخ ٨٠/١٩٨١م.
* مساعد العميد للشئون الاكاديمية والادارية.
* رئيس تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.
* عضو مجلس ادارة مجلة عالم الفكر.

من انتاجه العلمي:

* ١٣ بحثا منشورا منها:

١ ـ الخليج العربي ـ دراسة في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي.

٢ ـ الآثار السياسية للهجرة الاجنبية (الآسيوية) في منطقة الخليج العربي.

٣ ـ ملامح الوضع الاقتصادي في المغرب العربي قبيل الاستعمار الغربي.

* (٣) كتب هي:

أ ـ التبشير في منطقة الخليج العربي، الكويت ١٩٨٢.

ب ـ الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة، الكويت نوفمبر ١٩٨٣م.

جـ ـ الخليج العربي والمغرب العربي، قبرص ١٩٨٦.

* شارك في عدة مؤتمرات عربية ودولية

محتوى البحث

١ ـ مقدمة ١١
٢ ـ الشركات الأوربية وتجارة الشرق ١٥
٣ ـ موقف بريطانيا من النشاط التجاري المنافس ٢٢
٤ ـ بريطانيا والتجارة في منطقة الخليج في فترة مابين الحربين العالميتين ٣٠
٥ ـ النشاط التجاري بين الهند والخليج قبيل و أثناء الحرب الثانية ٣٨
٦ ـ العلاقات التجارية بين الهند والخليج بعد استقلال دول شبه القارة الهندية ٤٦
٧ ـ الخاتمة ٥٠

٨ الهوامش ٥٣
٩ ـ المصادر :
المصادر العربية ٥٧
المصادر الانجليزية ٥٩

مـلخـص

لقد مر النشاط التجاري بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي بعدة مراحل من العصر الحديث، شهدت نشأة ونشاط شركة الهند الشرقية الانجليزية ومنافستها للبرتغاليين والهولنديين في منطقتي الهند والخليج العربي، كماشهدت هيمنة بريطانية على تجارة المنطقتين ومواجهة منافسة غيرها من القوى الاخرى التقليدية والجديدة. وكانت العلاقات التجارية بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي نشطة في عمليات التصدير والاستيراد المتبادلة، ولكن في اطار ما سمحت به السياسة البريطانية المسيطرة على المنطقتين، وفي حدود مصالحها التجارية والسياسية وبخاصة بعد احتلال الهند وعدن.

لقد تعرض النشاط التجاري بين الهند والخليج الى صعود وهبوط، وامتداد وانحسار، نتيجة تطور الاحداث السياسية والعسكرية ولاسيما اثناء الحربين العالميتين، كما ان طبيعة العلاقات التجارية في المنطقة قد تغيرت نسبيا بعد استقلال دول شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧، حيث دخلت هذه الدول مرحلة جديدة ولم تقطع جذورها بالماضي.

تبحث هذه الدراسة في دور الشركات الأوروبية في تجارة الشرق وبخاصة في منطقتي الهند والخليج العربي والدور الذي لعبته تلك الشركات في التمهيد للسيطرة السياسية والعسكرية.

وركزت الدراسة على النشاط التجاري بين المنطقتين في فترة ما بين الحربين العالميتين لأهميتها ولأنها شهدت أحداثا هامة على المستوى الاقتصادي والسياسي والعسكري.

وشمل البحث انواع البضائع التي كانت متداولة كما لم تغفل مرحلة ما بعد استقلال دول شبه القارة الهندية حيث شهدت العلاقات التجارية بين الهند والخليج طابعا جديدا في ضوء التطورات الاقتصادية والسياسية المستجدة.

وخلصت الدراسة الى استنتاجات اساسية تناولت استمرار الأهمية الاستراتيجية للمنطقتين وأهمية العلاقات التجارية التاريخية بينهما كما أن تجارة التهريب قد نشطت بين المنطقتين وكانت رائجة في فترات معينة ودخلت هجرة العمالة من شبه القارة الهندية كعامل له دور في العلاقات التجارية بينهما.

مقدمـــــة

ان الموقع الجغرافي للمحيط الهندي بالمناطق المطلة عليه والقريبة منه جعله مجالا لنشاط تجاري هام عبر العصور. ولما كان هذا المحيط يقع بين شبه القارة الهندية وشبه الجزيرة العربية فانه كان عامل اتصال بحري ملاحي مهم للنشاط التجاري بين المنطقتين، وزاد من تلك الأهمية وجود البحار والخلجان والانهار والمواد الأساسية للتجارة، مما شجع على وجود التجارة، وخلق العلاقات التجارية التاريخية بين العرب والهنود، تلك العلاقات التي ظلت ـ رغم ماشابها من ضعف في بعض الفترات ـ رائجة لصالح شعبي المنطقتين وشعوب المناطق الأخرى، امتدادا من الشرق الأقصى الى أوربا مرورا بالشرق الأوسط .

وكان الخليج العربي أحد المنافذ البحرية للمحيط الهندي، فقد لعب دورا هاما في ذلك النشاط التجاري عبر العصور، ولعب عرب منطقة الخليج دور الوسطاء في نقل التجارة من والى شبه القارة الهندية والمناطق القريبة من شبه جزيرتهم وشبه جزيرة الهند. فالنشاط التجاري للعرب في هذه المنطقة ليس وليد العصر الحديث، وانما يمتد تاريخه الى عصر السومريين والبابليين والفراعنة.[1] وليس بالامكان تناول هذا التاريخ التجارى الطويل في هذه الدراسة، ولذلك نقصر تركيزنا على العصر الحديث الذي تعارف المؤرخون على أنه يبدأ مع بداية القرن السادس عشر، أى مع بداية الكشوف الجغرافية.

ان الهدف من هذه الدراسة هو القاء الضوء على جانب هام من تاريخ العلاقات الهندية العربية، وهو تاريخ العلاقات التجارية. ويزيد من أهمية هذه الدراسة ان التاريخ الاقتصادي لايحظى بالاهتمام المطلوب، إذ يتركز البحث التاريخي غالبا على الجوانب السياسية، فضلا عن أن الوثائق التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة ينشر أغلبها لأول مرة، مما يتيح لنا الاطلاع على معلومات هامة لابد من تحليلها لمعرفة طبيعة المرحلة التاريخية الحديثة في هذا الجانب من جهة، ومعرفة القوى المحلية والدولية المؤثرة في النشاط التجاري بين منطقتي شبه القارة الهندية والخليج العربي من جهة أخرى.

لقد مر النشاط التجاري بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي بعدة مراحل من العصر الحديث، شهد نشأة ونشاط شركة الهند الشرقية الانجليزية ومنافستها للبرتغاليين والهولنديين في منطقتى الهند والخليج العربي، كما شهدت هيمنة بريطانية على تجارة المنطقتين ومواجهة منافسة غيرها من القوى الأخرى التقليدية والجديدة. وكانت العلاقات التجارية بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي نشطة في عمليات التصدير والاستيراد المتبادلة، لكن في اطار ماسمحت به السياسة البريطانية المسيطرة على المنطقتين، وفي حدود مصالحها التجارية والسياسية وبخاصة بعد احتلال الهند وعدن.

لقد تعرض النشاط التجاري بين الهند والخليج الى صعود وهبوط ، وامتداد وانحسار، نتيجة تطور الاحداث السياسية والعسكرية ولاسيما أثناء الحربين العالميتين، كما أن طبيعة العلاقات التجارية في المنطقة قد تغيرت تغيراً نسبيا بعد استقلال دول شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧، حيث دخلت هذه الدول مرحلة جديدة ولم تقطع جذورها بالماضي.

ان منطقتي الخليج العربي وشبه القارة الهندية قد شهدتا تبادلا تجاريا نشطاً في الفترة ما بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر الميلادي، وشمل ذلك التبادل المواد التالية: القطن والحرير واللؤلؤ والتمور والفاكهة والخيل والسجاد والذهب والتوابل. كما شهدت هذه الفترة عرقلة تجارة العبيد القادمة من شرق أفريقيا لبعض الوقت بسبب سيطرة البرتغاليين على منطقة الخليج العربي، ولكن بعد عام ١٦٥٠،

وبعد ظهور العمانيين كقوة في المنطقة، عاد ذلك النشاط الذي شارك فيه بعض الأوربيين والأمريكيين [٢]

لقد احتكر البرتغاليون التجارة الهندية الخارجية خلال القرن السادس عشر، ثم أعقبهم الهولنديون والفرنسيون والبريطانيون في القرون التالية، ممن تنافسوا على تجارة الهند مع أوربا. هذا النوع من النشاط أدى الى اقامة المراكز التجارية الأوربية في شبه القارة الهندية، وأدى الى تكوين مستوطنات أوربية تجارية في الهند، وأفضى ذلك بطبيعة الحال الى اقامة الموانىء والمدن الجديدة مثل بومبى ومدراس وكالكاتا وبرنوشرى.

وكانت صادرات الهند الى غرب آسيا تتخذ لها طريقين هما: الخليج العربي والبحر الأحمر. وقد ازدادت أهمية الصين في تجارة الشرق في القرن الثامن عشر، ولكن نشاط شركة الهند الشرقية التجاري في المحيط الهندي كان له تأثير على التجارة الهندية، وعلى أولئك الذين تعاملوا معها من الهنود وغيرهم. وقد مرت التجارة بين الهند والبلاد العربية بفترة من الكساد في أواخر القرن الثامن عشر. [٣]

أما البلاد العربية في تلك الفترة فقد أصبحت تحت السيطرة العثمانية وأصبح الصفويون قوة مؤثرة في ايران، ودخلت القوتان العثمانية والصفوية في معارك كان أحد أسبابها التجارة مع الهند والأقطار الأخرى في الشرق. وفي اطار هذا النشاط التجاري كان الخليج العربي مجالا أساسيا لهذا النشاط وميدانا للتنافس الأوربي مما أدى إلى أن يشهد نشاطا سياسيا هاما.

لقد اقتنعت القوى الأوربية في ذلك الوقت بأن الطريق حول افريقيا غير مجد في ظل التطور الجديد القائم على ايجاد طريق قصير يربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر. وقد هاجم نابليون مصر عام ١٧٩٨ بهدف تقوية الوجود الفرنسى الاستعمارى لمواجهة ومنافسة بريطانيا التي أصبح لها وجود مؤثر في الهند. وأدت هذه الجهود في النهاية الى حفر قناة السويس وافتتاحها عام ١٨٦٩، حيث أقيم أقصر طريق بحرى من أوربا الى الهند، ولكن افتتاح قناة السويس لم يكن يعنى توقف تدفق البضائع الهندية على البلاد العربية، بل ساعد على استمرار وتنشيط التجارة بينهما.

وتجدر الاشارة الى أن مرور الحجاج من مصر الى سوريا في طريقهم الى الحجاز قد ساعد على انتشار البضائع الهندية في المنطقة*، فقد كان يسمح للحجاج بالتعامل التجاري دون ضرائب، فضلا عن أن القوافل التجارية المتنقلة ما بين العراق والحجاز كانت تنقل البضائع الهندية وغيرها.(٤)

ولقد أفاد من تجارة الترانزيت بين المحيط الهندي والبحر المتوسط ـ مرورا بالخليج العربي والبحر الأحمر ـ تجار منطقة الخليج والبلاد العربية، وكذلك حكام المنطقة. وأهم ماحققته السيطرة البرتغالية في الشرق هو تحكمها في تجارة البهارات من شبه القارة الهندية، وذلك باحكام السيطرة على الطرق المؤدية الى المحيط الهندي والجزر الهامة على ذلك الطريق البحرى الهام، مما أدى الى هجومها على مضيق هرمز في الخليج العربي ذى الموقع الاستراتيجي الهام عام ١٥٠٨م وسيطرتها عليه بعد ذلك، حيث منعت مرور أية سفن تجارية في الخليج دون تصريح من قبلها، وعقدت اتفاقيات مع التجار المحليين في منطقة الخليج.(٥)

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر الى منتصف القرن العشرين نشطت بريطانيا في القارة الهندية وبعض الأقطار العربية سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وتمت الهيمنة البريطانية الكاملة على الهند في بداية القرن التاسع عشر، وعلى مصر عام ١٨٨٢، حيث كانت حماية المصالح البريطانية الاقتصادية والسياسية في الهند أحد الأهداف الرئيسية لاحتلال مصر.

لقد بدأ ضعف الامبراطورية العثمانية في ذلك الوقت، وأصبحت مدينة للقوى الأروبية وبخاصة بريطانيا. وكانت مصالح بريطانيا هي الدافع الى السيطرة البريطانية التجارية على البحر العربي والخليج العربي بواسطة نفوذها السياسى والعسكرى من جهة، ووكلائها التجاريين في الهند والأقطار العربية من جهة أخرى(٦). وبعد أن كانت التجارة بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي بيد تجار المنطقتين في الغالب فانها قد تحولت بصورة أساسية وأصبحت تحت سيطرة الشركات والوكلاء البريطانيين والأوربيين الآخرين، ولكن هذا لايعني بطبيعة الحال نهاية نشاط التجار المحليين من المنطقتين فان هذا النشاط قد استمر، ولكن ليس بزخمه أو تأثيره السابق.

بهذه المقدمة أردنا أن نمهد للحديث عن العلاقات التجارية بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي، قبل تحليل طبيعة المراحل التي مرت بها هذه العلاقات ومدى تأثيرها على المنطقتين، وماصحب ذلك من دور لعبته القوى الدولية.

الشركات الأوربية وتجارة الشرق:

قبل أن تبدأ الشركات الأوربية نشاطها في الشرق كانت بعض البضائع الهندية شائعة في منطقة الخليج والجزيرة العربية، فالحديد الهندي مثلا كان يتم استيراده الى الأقطار العربية في الوقت الذي كانت تصدر فيه السيوف العربية الى الهند، كما أن تجارة الكتب كانت متبادلة بين الهند والمنطقة، واشتهرت جدة ومكة ومدن اليمن بذلك التبادل التجارى.[٧] لقد كان البرتغاليون محتكرين للنشاط التجاري في الشرق، ولكن وصول السفن التجارية الهولندية والانجليزية الى المحيط الهندي خلال العقد الأخير من القرن السادس عشر كان تحديا خطيرا للوجود البرتغالي هناك، وأصبح من المؤكد حدوث مواجهة بينهما في آسيا.[٨]

لقد بذل التجار الانجليز جهودا، وقاموا بمحاولات عديدة للسيطرة على الممرات التجارية، وتزويد الأسواق الأوربية بالبضائع الآسيوية، لتحقيق مصالحهم من جهة وخدمة اقتصاد بلادهم من جهة أخرى. وكانت هذه التجارة تسلك واحدا من طريقين: طريق شرق البحر المتوسط وطريق البر عبر روسيا. ولما كانت الجهود الفردية لاتحقق أهداف الدول الأوربية الاقتصادية في هذه المنطقة فقد تأسست شركة الهند الشرقية الانجليزية عام ١٦٠٠. وسمحت السلطات العثمانية لهذه الشركة بالنشاط التجاري في الشرق في المناطق التي تقع تحت نفوذها. وكان تأسيس الشركة وبدء نشاطها في شبه القارة الهندية من الأحداث المهمة التي مهدت وساعدت على فرض السيطرة البريطانية على الشرق. وامتد نشاط الشركة التجاري الى المناطق الأخرى على الطرق التجارية بين الشرق والغرب، وشمل ذلك القوافل التجارية في العراق وسوريا. أما السبب الرئيسي لتأسيس شركة الهند الشرقية فهو الأهمية الاقتصادية لتجارة التوابل في التجارة العالمية في هذه الفترة من العصر الحديث.[٩]

لقد حصل اتصال نشط بين المناطق المنتجة والأسواق المستهلكة أكثر من أى وقت مضى. وأصبحت القوى الكبرى التي تزود أوربا بالبضائع في القرن السابع عشر ممثلة في شركة الهند الشرقية الانجليزية والشركة الشرقية الهولندية، إضافة الى الشركة الشرقية الفرنسية. وأدى ذلك الى اشتداد المنافسة على تجارة الشرق بين قوى أوربية عديدة في هذا القرن، وذلك بعد أن كانت هذه التجارة مقصورة على البرتغال والبندقية في الفترات السابقة. (١٠)

لقد بدأ الانجليز بتكوين شركة تجارية في الشرق مع مستهل القرن السابع عشر للاسباب التالية:

أولا : التأثير الايجابي الذي تركه التقرير الذي كتبه التاجر الانجليزي نيوبريا New Beria بعد جولته التي بدأت بالبندقية فالشام فبغداد فالبصرة فالخليج ثم الهند عام ١٥٩١ وهو تقرير يتحدث عن الامكانات التجارية الهامة في منطقة الشرق الأقصى والهند والخليج.

ثانيا : تعدد الوسطاء مع رفع أسعار البضائع الشرقية في أوربا. ومعرفة أهمية التوابل للاوروبيين في ذلك الوقت، فقد كانت تستخدم في حفظ اللحوم المقددة وبخاصة في انجلترا، كما كانت التوابل تمزج بالخمور. (١١)

ثالثا : الوجود البرتغالي في البحار الشرقية واحتكاره لتجارة الشرق، ورغبة الانجليز في منافسة البرتغاليين بل ورائتهم في هذا الوجود. ولكن هذا الهدف لم يتحقق بسبب ظهور الهولنديين الذين أسسوا شركة الهند الشرقية الهولندية عام ١٦٠٢، والفرنسيين الذين أسسوا شركة الهند الشرقية الفرنسية عام ١٦٦٤، ولكن نشاط هذه الشركة الأخيرة كان أقل من نشاط الشركتين السابقتين. (١٢)

ولقد تفوقت شركة الهنا. الشرقية الانجليزية على شركة الهند الشرقية الهولندية وغيرها منذ أوائل القرن الثامن عشر، خصوصا عندما فرضت الحكومة البريطانية ضرائب اضافية على المنسوجات الجاهزة المستوردة من الشرق. وفي نفس الوقت زاد اقبال الانجليز على الحرير الخام وصوف كرمان. وانصب اهتمام الشركة على تصدير

المواد الخام من فارس بعدما أصبحت فارس منطقة هامة في تجارة شركة الهند الشرقية الانجليزية في القرن الثامن عشر.

ولم يقتصر نشاط هذه الشركة التجاري على استيراد منتجات الشرق، خصوصا التوابل والحرير الفارسي، بل شمل هذا النشاط تصدير المنتجات البريطانية الى المناطق الشرقية خصوصا المنسوجات الصوفية والقصدير والنحاس.(١٣) ونشطت تجارة الشركة في الأقمشة والأخشاب والأرز(١٤)، منذ أن امتد نشاطها إلى البصرة عام ١٦٣٥. ولكن هذا النشاط التجاري لشركة الهند الشرقية الانجليزية لم يقلل من أهمية نشاط شركة الهند الشرقية الهولندية وان كان قد حد من حركته.

ان الشركتين الأوربيتين الانجليزية والهولندية اكتشفتا ان المحيط الهندي بكامله وحدة تجارية لها تجارتها الدورية المرتبطة بالرياح الموسمية، ويتمتع باستقلالية اقتصادية بين مناطقه، فقد كانت تجارة القطن من الهند من السلع الاساسية، وكذلك التوابل الهندية، والمواد الأخرى التي تحتاجها الهند نفسها كانت تصدر اليها من الشرق الأوسط، وشرق أفريقيا واليابان. هذا النشاط كان يجري دون وجود القوى التجارية الدولية، لكن ذلك الوضع لم يستمر فقد دفع الوضع التجاري الهام الشركتين الأوربيتين المذكورتين الى مد نشاطهما الى هذه المنطقة. قد يكون طابع هذا النشاط تجاريا الا أن دولتيهما لايمكن أن تحققا تلك الهيمنة بدون العلاقات السياسية والقوة العسكرية.(١٥)

لقد تتبعت هاتان الشركتان الطرق التجارية البحرية في المنطقة عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر والخليج العربي الى جنوب بحر الصين، وتمت ادارة هذه التجارة في هذه المنطقة الهامة من لندن وامستردام. ان السيطرة على التجارة في هذه المنطقة واستقرارها لصالح القوى الأوربية كان من القضايا الأساسية للسيطرة على شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي، بهدف حماية الطرق التجارية والمراكز الاستراتيجية، وعدم افساح المجال أمام القوى الأخرى للمنافسة.

ان الاتصال التجاري بين الساحل الهندي الغربي والشرق الأوسط قد جعل الشركتين الشرقيتين (الانجليزية والهولندية) تتجهان الى البحر الأحمر والخليج العربي

منذ بداية القرن السابع عشر. واشتركت موانىء شبه القارة الهندية على الساحل العربي مع موانىء منطقة الخليج العربي في وحدة تجارية واحدة تحت سيطرة الشركتين للقيام بمهمة نقل التجارة الى أوربا.[١٦]

ولقد كانت السفن الهندية والعربية المشهورة في المحيط الهندي تبحر الى مضيق ملقا وسوندا لكن بناء السفن في جنوب شرق آسيا قد طور نوعا من السفن مع نهاية القرن السابع عشر أسرع وأكثر حمولة من السفن الهندية والعربية التي كانت تبحر في المحيط الهندي آنذاك، وقد ازدادت أهمية هذه السفن لأنها كانت تحمل الرجال المسلحين الذين يقومون بحماية السفن والمسافرين، والسؤال هل كان ذلك النشاط يشكل تحديا لتجارة العرب والهنود؟ في الحقيقة لم تكن تجارة جنوب شرق آسيا منافسة للعرب والهنود في نقل التجارة عبر مساحات شاسعة وبعيدة، وكان السبب الحقيقي لذلك هو القوة السياسية لمالك البحرية في تلك المنطقة، فكل حاكم ميناء كان يطور قوته العسكرية والبحرية، كما كان التنافس التجاري مستمرا في البر والبحر.[١٧]

ومن الطبيعي أن تكون المناطق الساحلية ومدن الموانىء أرضية اللقاء بين المحيط الهندي وأولئك الذين عاشوا في البحر بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولكن الاتصال بين الأرض والبحر في هذه المنطقة من العالم ما كان ينتهى عند المناطق الساحلية، فمن المؤكد أنه ماكان يمكن للتجارة البحرية الآسيوية أن تستمر عدة قرون لولا وجود المراكز الحضرية الداخلية. وقد كان الانتاج الزراعي لهذه المناطق يقوم بانتاج الغذاء والمواد الأولية للصناعة، وكانت القوافل التجارية البرية من أهم معالم النشاط الاقتصادي في تلك الفترة، كما أن القوارب النهرية والشراعية قد لعبت دورا مهما أيضا في النشاط التجاري الداخلي، مثل نهر دجلة والفرات في العراق فقد استخدما لنقل مختلف البضائع. وكانت القوارب تنقل البضائع من بغداد الى السفن الهندية الراسية في شط العرب في البصرة، ثم تغادرها الى المحيط الهندي، كما ان نهري أندوس INDUS والجانج GANGES في الهند لعبا دورا في نقل البضائع القادمة من المحيط الهندي الى المناطق الداخلية. وقد وفرت طرق القوافل البرية مرورا بالعراق والشام مجالا خصبا للنشاط التجاري لايقل أهمية عن الطرق النهرية، كما أن الطرق التجارية البرية عبر ايران كان لها دورها في خدمة التجارة.[١٨]

لقد كانت الهند من أكبر أسواق تجارة اللؤلؤ الطبيعي في العصر الحديث، ابان ازدهار هذه التجارة التي كانت تعتمد على اللؤلؤ المستخرج من أعماق الخليج العربي، اضف الى ذلك تهريب الذهب الذي اشتهر به أبناء الخليج الذين كانت سفنهم تنقل تمور العراق والاحساء وعمان الى شبه القارة الهندية.[١٩] ولاشك أن اهتمام شركة الهند الشرقية بمنطقتي شبه القارة الهندية والخليج العربي نابع من ادراك أهمية النشاط التجاري لهاتين المنطقتين محليا ودوليا.

وقد تركز اهتمام شركة الهند الشرقية الأساسي على التجارة خلال المئة والخمسين سنة الأولى من قيامها، ولكن نشاط الشركة لم يقتصر على التجارة بل تجاوزها الى المجالات السياسية والعسكرية بحجة الرغبة في توسيع النشاط التجاري وحمايته.

وكان ميناء ومدينة مخا في اليمن على ساحل البحر الأحمر السوق التجاري الرئيسي لتجارة البن خلال القرن الثامن عشر الميلادي، وقامت كل من شركة الهند الشرقية الانجليزية، والشركة الشرقية الهولندية بافتتاح مقر دائم لكل منهما في هذا الميناء. وكان التنافس شديدا بين ممثلي هاتين الشركتين، كما كان هؤلاء جميعا في خصام دائم مع السلطات المحلية التي كثيرا ما وصفها الأوروبيون بالتعسف، مدعين أنها ترفع أسعار البن دون مبرر، وتفرض ضرائب باهظة على بضائعهم وسفنهم.[٢٠]

ولقد انتشرت الأسواق البريطانية في الهند وشرق آسيا في الفترة مابين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر، واتسعت أسواق المواد الغذائية البريطانية، وأصبح أمرا طبيعيا أن يكون لبريطانيا تأثير على عمان والخليج لحماية مصالحها في الشرق، ونتيجة ذلك التأثير تم توقيع معاهدات بين بريطانيا وشيوخ الخليج. وكانت شركة الهند الشرقية مرتبطة بالاستعمار البريطاني ومصالح بريطانيا الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وقد تمكنت بريطانيا من اقامة أوضاع تابعة لها، ولعبت دورا اقرب الى دور الدولة داخل الدولة في المنطقة بتأثير قوتها ونفوذها، ولذلك كانت العلاقات التجارية متينة بين عمان والهند على سبيل المثال، فقد كانت الجالية الهندية في عمان تلعب دورا هاما في النشاط التجارى قبل اكتشاف النفط ،

ونشطت شركة الهند الشرقية بين بومبى ومسقط ، فأنشأت محطة لاسلكية لها في مسقط وقدمت خدمات الى سلطان عمان والقوات الملكية البريطانية التي وضعتها بريطانيا في مسقط وصلالة وجزيرة مصيرة.[٢١]

لقد حدثت تطورات هامة في ميدان التجارة أدت الى تعزيز المصالح البريطانية في منتصف القرن الثامن عشر. التطور الأول: نفوذ شركة الهند الشرقية المتزايد في الهند، فقد ساعدت سيطرة الشركة على مصادر الدخل في شبه القارة الهندية على زيادة أهمية الخليج العربي التجارية وعلاقته بالهند. وكان لهذه التجارة تأثير ايجابي على مجمل الدخل الهندي، التطور الثاني: تعاظم دور التجار البريطانيين في النشاط التجارى بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي، أما التطور الثالث: فكان النجاح المدهش للنقل البحرى الذي تزعمه الانجليز لهذه التجارة.

وكانت حركة التجارة النشطة بين موانىء بندر عباس وأبو شهر في ايران والبصرة من جهة، والبنغال وسورات في شبه القارة الهندية من جهة أخرى وهي حركة نتج عنها امتصاص السوق الايرانية للبضائع المصدرة اليها من الهند. وكانت نوعية تلك البضائع تتكون من القماش القطني، والسكر والحلوى والآنية الخزفية والزنجبيل وكافور المسك، والفلفل الأسود، والكركم، والتوابل الهندية، والحديد والرصاص والخشب، وفي المقابل كانت تصدر هذه الموانىء الى الهند الحرير والصوف والسجاد والذهب والفضة. أما صادرات الهند الى البصرة فلم تكن تختلف عن صادراتها لايران. وكان جزء من هذه البضائع يستهلك محليا، ويصدر البعض الآخر الى الشام وتركيا وساحل البحر المتوسط حيث يتم نقلها الى أوربا. من المهم الاشارة الى أن صادرات الهند الى الخليج العربي قد فاقت قيمة الواردات منها، وكانت التمور تحتل مركز الصدارة في صادرات العرب، بينما يحتل الرز مركز الصدارة في صادرات الهند الى العرب.

وقدرت القيمة الاجمالية لتجارة الخليج مع الهند عام ١٨٠٠ بستة عشر مليون روبية هندية، وكانت تجارة الموانىء الشرقية للخليج العربي تتم على أيدى العرب والهنود واليهود والانجليز والهولنديين والبرتغاليين والفرنسيين.[٢٢]أما البضائع التي

كانت تصدر وتستورد من والى الهند وشرق افريقيا عبر الخليج العربي والبحر الأحمر فكانت متنوعة، منها المواد الغذائية والخيول واللؤلؤ والتوابل والرز والسكر والقهوة والأخشاب إضافة الى تجارة العبيد. وكان المسافرون والمهاجرون والتجار والحجاج في حركة دائمة، فقد كانت منطقة غرب الهند على علاقة متصلة بمنطقة الخليج العربي بحريا، ويتضح ذلك من التجارة البحرية النشيطة بين المنطقتين، كما كانت السفن العربية وسيلة النقل الأساسية ذات الشهرة الواسعة في هذا النشاط ، وقد بني بعضها في منطقة الخليج والبعض الآخر في مركز بومباي لصناعة السفن.

ان تأثير التجارة البريطانية كما أسلفنا وتطور سفنها في المحيط الهندي وفي الهند كان كبيرا. وبالقاء نظرة على عدد السفن العاملة بين الهند وشبه الجزيرة العربية وشرق افريقيا يتضح لنا حجم تلك التجارة ومدى أهميتها، فقد كان عددها أكثر من أربعمائة سفينة خليجية مملوكة محليا، انخفض عددها عام ١٨٣٠ الى النصف تقريبا بسبب الكساد الاقتصادي في هذا الوقت، وبعضها كان يبحر للتجارة ما بين الهند والخليج، والبعض الآخر كان يعمل في التجارة الساحلية فحسب، فلقد كان للعرب نشاطهم التجارى الهام عبر المسافات البحرية البعيدة، وقد نشطوا في الأسواق العالمية الحرة، ولكن هذا النشاط كان يتركز بصورة خاصة في مثلث شبه القارة الهندية وشبه الجزيرة العربية وافريقيا.*

وكان مالكو السفن من الهنود والعرب في غرب المحيط الهندي في خمسينات القرن التاسع عشر يستخدمون السفن التقليدية الشراعية، فالسفينة الشراعية الكبيرة كانت تحمل حوالي ٣٥٠ طنا. ولكن اتساع نشاط الانجليز ضد تجارة العبيد كان له تأثير على تجارة عمان، كما كان النشاط البحرى العربي في المحيط الهندي لايستطيع منافسة السفن البخارية الأوربية في ذلك الوقت.(٢٣)

بعد ذلك لابد من وقفة عند نوعية البضائع المتداولة والتي تتم التجارة فيها، أو على أقل تقدير بعض تلك البضائع التي لاتبدو ذات أهمية للوهلة الأولى ولكنها لعبت دورا هاما في التجارة بين منطقة الخليج العربي والهند وشرق افريقيا، من تلك البضائع اللبان والصمغ.

لقد كان انتاج اللبان والصمغ يتركز في القرن التاسع عشر في المناطق التالية: ظفار في عمان، وحضرموت في جنوب اليمن، والصومال، وكانت تجارته رائجة في المنطقة وخارجها منذ القدم، فقد كان يصدر الى العراق عن طريق الخليج العربي ثم بالطريق البرى الى المناطق الأخرى غربا، ويصدر كذلك الى الهند عن طريق البحر، وكانت تقدر كمية انتاجه سنويا مابين ٢٥٠٠ الى ٣٠٠٠ طن. وقد كانت المراكز التجارية لهذه المادة مكة ويثرب قديما، ثم اسواق الخليج العربي وموانئه فيما بعد.

وكانت تجارة الصمغ في جنوب اليمن في أيدي التجار الهنود في العصر الحديث أولئك الذين مارسوها في الصومال أيضا. وكان الصمغ يجمع من الأشجار في جنوب الجزيرة قرب ظفار. واشترك التجار العرب من جنوب الجزيرة والصومال مع الهنود في تجارة هذه المادة. وأصبح ميناء عدن منطقة هامة لتجارة البخور واللبان والصمغ، ومركزا تجاريا للتصدير والاستيراد لهذه المادة التجارية ذات العائد الاقتصادي، اضافة الى البهارات. ولمعرفة أهمية تجارة هذه المادة نذكر انه في عام ١٨٧٥ تم تسويق اكثر من ستمائة طن من اللبان والصمغ على ايدي التجار اليمنيين الذين كانوا يصدرونه من عدن، وقد وصلت كمية تصديره الى ألف طن سنويا حتى بداية الحرب العالمية الأولى ثم انخفض بعد ذلك التاريخ.[٢٤]

موقف بريطانيا من النشاط التجاري المنافس في منطقة الخليج العربي

لقد كان اقتصاد بلدان الخليج العربي والجزيرة العربية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين متخلفا، وتطوره بطيئا، وبخاصة في داخل الجزيرة العربية حيث ساد الانتاج الاقطاعى، ورغم نمو التجارة برا وبحرا الا أنها كانت في نطاق التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الاقطاعية، وكان التأثير الاستعماري أقوى التأثيرات الخارجية فقد فرض هيمنته على منطقة الخليج وعمل على ابقاء التجزئة في المنطقة وتعميقها.[٢٥]

ومع بداية القرن العشرين اشتركت السفن الشراعية والبخارية في استخدام نفس الموانىء في شبه القارة الهندية والخليج العربي. وكانت التجارة المحلية في منطقة

الخليج العربي مملوكة لعائلات تجارية، وتدار بأسلوب تقليدي، ولكن لايمكن التقليل من أهميتها في التجارة المحلية والاقليمية والعالمية، أما في الهند فقد نشأت شركات تجارية[٢٦] تستخدم العلم والخبرة الفنية في اطار الهيمنة الرأسمالية الأوربية على التجارة في هذه المنطقة، حتى لو سمحت بهامش من حرية ممارسة النشاط التجاري لقطاع من مواطني منطقتي الهند والخليج العربي. لكن هذا الهامش كان محاصرا من قبل السياسة البريطانية في المنطقتين ويخضع الى مراقبتها حيث كان لها حساباتها الخاصة، فهي تساند تجارة الهنود والعرب الى الحد الذي لايؤثر على مصالحها من جهة أو يخدم سياساتها من جهة أخرى. ويمكن توضيح ذلك بتعرف موقف السلطات البريطانية من النشاط التجاري للهنود في شرق الجزيرة العربية.

ان طبيعة العلاقات التجارية بين عمان والهند في بداية القرن العشرين كانت نشيطة الى حد ما ولكنها لم تكن لصالح البلدين بالدرجة الأولى، بل لصالح بريطانيا المسيطرة على مقدرات المنطقتين، ذلك على الرغم من أن ادارة هذا النشاط كانت تتم بايدى التجار المحليين من الهنود والعرب.

لقد كانت تجارة الخليج العربي مهمة لسلطان عمان في نهاية القرن ١٩ وبداية القرن العشرين، لكن عمان كانت في وضع غير متوازن تجاريا. وربما كان ذلك بسبب التجارة غير المسجلة رسميا والتهريب. وكان السلطان في البر وبريطانيا في البحر غير قادرين على التحكم بهذه التجارة، فضلا عن أن السلطان نفسه كان يربح من التجارة غير الرسمية.

ولقد كان موقف سلطان عمان المالي ضعيفا. وكانت عمان منطقة استراتيجية لبريطانيا ليس لموقعها فحسب، بل للتجارة ايضا، فعقدت بريطانيا اتفاقيات مع عمان كان لها آثارها على العلاقات البريطانية الفرنسية والنزاع حول عمان.[٢٧]

صحيح أن حجم التجارة البريطانية مع عمان كان صغيرا ومحدود التأثير لقلة موارد عمان وقلة سكانها في ذلك الوقت. ولكن بريطانيا في سعيها التجاري لم تكن تخطط لعمان وحدها بل لمنطقة الخليج كلها، ولم تكن في سعيها التجارى تعتمد على هذا المجال أو تثبت وجودها التجارى فحسب بل كانت تعمل على تحقيق أغراضها الاستراتيجية ذات الابعاد السياسية والعسكرية، ولذلك كانت تهتم بنشاطها

التجارى وغير التجارى مع المناطق التي يمكن الظن بأن عائدها الاقتصادي محدود بالنسبة الى أهمية دور بريطانيا الاقتصادي في العالم.

ان هذا الموقف يتبعه موقف آخر من نشاطات تجارية في القطيف قام بها الهنود هناك.

لقد كان للسلطات البريطانية موقف من نشاط التجار الهنود في القطيف الذي كان يرتكز على تجارة التمور المصدرة الى الهند، لقد قدم أولئك التجار طلباً إلى السلطات البريطانية للسماح لهم بالتجارة مع المنطقة، فكتبت تلك السلطات في البحرين رسالة الى المتصرف العثماني في الاحساء بهذا الخصوص، ورد عليها برسالة بتاريخ ١٢ يونيو تفيد بأنه لامانع لديه من ممارسة هؤلاء التجار للتجارة مع القطيف. ويلاحظ ان النسخة العربية لهذه الرسالة موقعة بلقب متصرف لواء الاحساء، وهذا ربما يفسر رأي العثمانيين في سلطتهم على نجد وتوابعها حيث تعتبر الاحساء جزءا منها، أو ربما كان هناك خطأ قد وقع فيه المترجم.

وقد رد القنصل البريطاني في البحرين على تلك الرسالة معربا عن استعداده لمساعدة هؤلاء التجار في مهمتهم. وفي رسالة من مساعد المقيم السياسى البريطاني في بوشهر الى المقيم السياسي في الخليج بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٠٣ حول السماح للهنود بالتجارة مع القطيف يذكر فيها ان سفر هؤلاء سيكون على مسئوليتهم الخاصة، ويؤكد ضرورة مساعدتهم خاصة انهم يسافرون الى منطقة يسيطر عليها الاتراك.[٢٨]

وقد تعهد متصرف نجد العثماني بتوفير الأمن لهؤلاء التجار الهنود في رسالة الى القنصلية البريطانية في البحرين بتاريخ ١٥ ربيع الأول عام ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م.

ومما يجدر ذكره أن السلطات البريطانية كانت تقدم بعض الهدايا الى حاكم الاحساء العثماني مكافأة له على تعاونه معها، ويتضح ذلك من الوثيقة رقم ٥٨١ والمؤرخة ١٩٠٣ المرسلة من قبل مساعد المقيم السياسي في الخليج الى مساعد الوكيل السياسى في البحرين يذكر فيها أنه أرسل مع التجار الهنود هدية هى ساعة ذهبية وسلسلة من الذهب الى سيد طالب باشا حاكم الاحساء.

وقد رد متصرف الاحساء باستلامه الهدية وشكره لمرسلها بتاريخ ٣ جمادى

الآخر سنة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م، كما أن السلطات البريطانية في البحرين والخليج كانت تحاول ان تكون لها علاقات ودية مع متصرف السلطة العثمانية في الاحساء كما يتضح من رسائلها اليه سنة ١٩٠٢ ورده عليها.[٢٩]

وبمراجعة ملف تجارة الهنود مع القطيف، وموقف كل من السلطات البريطانية والعثمانية منها يتضح ان هناك حوالي ١٠٠ (مائة) رسالة متبادلة بين السلطات البريطانية وبين المتصرف العثماني في الاحساء في الفترة ما بين ١٩٠١ الى ١٩١٠.[٣٠] وهناك مثال آخر على طلب الجالية الهندية في اليمن من السلطات البريطانية السماح لها بممارسة نشاطها التجاري بحرية في ميناء الحديدة اليمني.

بعث التجار الهنود في ميناء الحديدة برسالة الى القنصل البريطاني في الميناء بتاريخ ٣ فبراير عام ١٩١٣، يطلبون فيها السماح لهم بالنشاط التجاري في الميناء وتسهيل تجارتهم في اليمن، فكتب القنصل الى حكومة الهند التي كتبت بدورها الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٦ يونيو ١٩١٤ قائلة: «لقد علمنا من قنصلنا في ميناء الحديدة ان الجالية الهندية في اليمن قد طلبت السماح لها بممارسة نشاطها التجاري في الميناء».[٣١]، وفي ٢٥ يوليو ١٩١٣ كتب القنصل البريطاني في استانبول الى وكيل وزارة الخارجية البريطانية تقريرا حول أوضاع الجالية الهندية في ميناء الحديدة تمهيدا لاتخاذ القرار بشأن الطلب الذي تقدم به التجار الهنود هناك، وكان من الطبيعي ان تسمح السلطات البريطانية لهم بالنشاط التجاري فهم من رعايا دولة تقع تحت النفوذ البريطاني.[٣٢]

رغم أن بريطانيا كانت هي القوة المهيمنة على التجارة في منطقة الخليج العربي بعد رحيل البرتغاليين، الا أن منافسة القوى الأوربية الأخرى في هذا الميدان قد بدأت تزاحمها من جديد في بداية القرن العشرين، ولاسيما النشاط التجاري الألماني الذي كان يهدد النفوذ البريطاني. وهنا كان لابد من اجراءات بريطانية لمواجهة هذا النشاط، تسبقها دراسة طبيعة هذا النشاط ومدى تأثيره على التجارة البريطانية من جهة، وعلى النفوذ البريطاني في المنطقة من جهة أخرى، عندها بدأ الاهتمام البريطاني يأخذ وضعا جديا لحماية مصالحه في المنطقة.

فقد كتب الكابتن جورج لويد عضو البرلمان البريطاني تقريرا عن الأوضاع الاقتصادية في منطقة الخليج العربي والعراق وفارس قبل الحرب العالمية الأولى، حدد فيه القضايا التالية:

أولا : النشاط التجاري الألماني في الخليج يتطور بشكل خطير مما يهدد النشاط التجاري البريطاني، وينافسه منافسة حادة.

ثانيا : لقد كانت السفن البريطانية تحتكر النشاط التجاري في الموانىء الخليجية حتى عام ١٩٠٦، حيث بدأ خط ألمانيا ـ أمريكا التجاري نشاط بواخره في الخليج، وأقام مراكز تجارية له في المنطقة.

ثالثا : خلال عشر سنوات فقط نجح الألمان في تجارة السكر، التي كان يحتكرها الانجليز بصورة كاملة.

رابعا : يشير الكابتن جورج لويد الى ماكتبه لورد انجكاب بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩١٣، حيث ذكر أنه من المستحيل لأصحاب السفن البريطانية منافسة شركة خط همبورج ـ أمريكا في الخليج، ويشير الى أنه حتى عام ١٩٠٧م كانت التجارة البحرية في الخليج بيد بريطانيا، مثل تصدير السكر، ولكن الشركة الألمانية ـ الامريكية احتكرت تجارته تدريجيا، وأبدى تخوفه على المصالح البريطانية في المنطقة فيما لو نفذ مشروع سكة حديد بغداد الى جنوب العراق مما سيهدد السفن البريطانية ونشاطها التجاري بين البصرة والهند.

خامسا : لم يقف تخوف الكابتن جورج لويد عند حد منافسة الألمان للبريطانيين في تجارة الخليج بل تعداه الى تهديد مصالح بريطانيا في تجارة الهند والخليج في المستقبل، فالحكومة الألمانية تقدم الدعم المادى لشركة همبورج ـ أمريكا للتجارة.

سادسا : كان حجم التجارة البريطانية في المنطقة في عام ١٩٠٨ هو ٢٫٩٢٥ طناً فقط، أى باجمالي يقدر بـ ٣٫٥٧٥ طناً، بينما ازداد حجم التجارة الألمانية في المنطقة الى ٤٫٥٥٠ طناً، معظمها تجارة السكر الى الخليج.[٣٣]

كانت بريطانيا في الحقيقة تفضل نقل بضائعها وممارسة نشاطها التجاري الى اسواق ايران الداخلية عن طريق موانىء الخليج العربي للاسباب التالية: سرعة وصولها، ورخص تكلفة نقلها[٣٤]، وتأمين انتقالها بسبب السيطرة البريطانية على المنطقة، ولذلك فقد أخذت تقلق بسبب منافسة الألمان لها في منطقة الخليج العربي.

وكانت السلطات البريطانية تعرف مدى تأثير النشاط الألمانى المنافس لتجارتها في المنطقة وانعكاس ذلك النشاط على الأوضاع السياسية في فترة شهدت حربا باردة بين ألمانيا وحلفائها من جهة، وبريطانيا وحلفائها من جهة أخرى، وذلك قبل أن تتحول هذه الحرب الباردة الى حرب ساخنة عام ١٩١٤. كما أن الانجليز كانت لهم تجاربهم التى أهمها تجربة شركة الهند الشرقية التي تكشف عن أن هذا النشاط لايقتصر تأثيره على الجانب التجاري فحسب بل يقود الى هيمنة سياسية وربما عسكرية بهدف حماية المصالح الاقتصادية للدول صاحبة النفوذ في المناطق الاستراتيجية الهامة في العالم، مثل منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي، وقد كانت بعض البضائع مهمة في تجارة تلك الدول مثل السكر. فالنشاط التجارى في المنطقة كان يركز على السكر في بداية القرن العشرين، وفيما يلي رسم بياني يوضح استيراد السكر في منطقة الخليج العربي في السنوات القليلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، كدليل على أهمية مثل هذه المادة التجارية بالنسبة لكل من بريطانيا وألمانيا والدول الأوربية الأخرى، ويتضح من الرسم البياني ان حجم تجارة دول أوربية أخرى في المنطقة آنذاك كان يفوق حجم تجارة كل من بريطانيا والمانيا.

Diagram I

تصدير السكر الى منطقة الخليج العربي

بالأطنان

السنـــــوات

١٩٠٩/١٩٠٨ ١٩١٠/١٩٠٩ ١٩١١/١٩١٠ ١٩١٢/١٩١١ ١٩١٣/١٩١٤

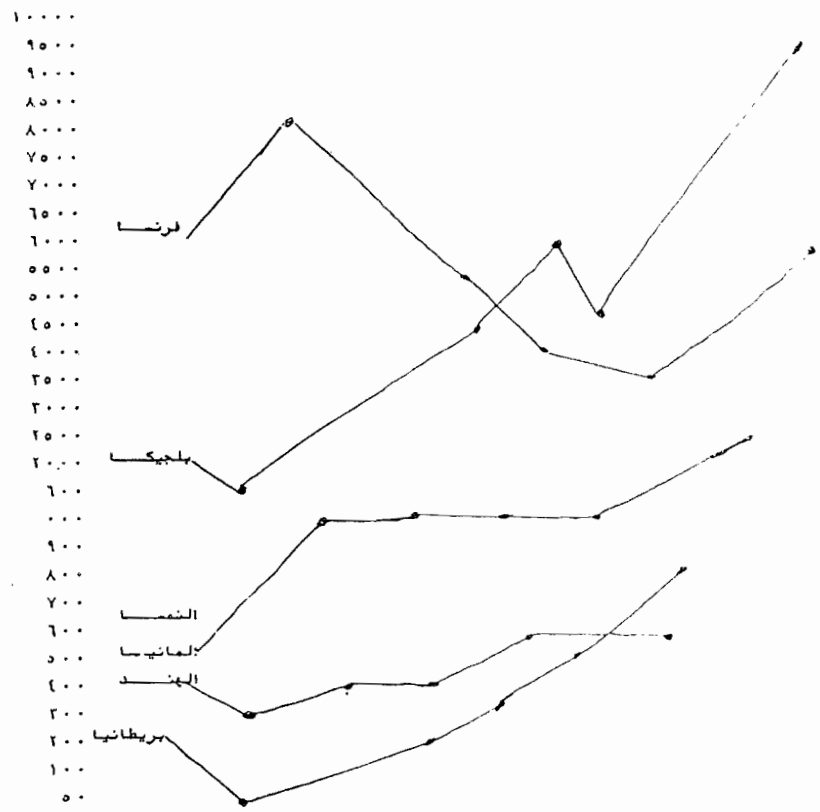

المصـــــدر

I O R L/ P+S/ IO/367, p. II , op. cit.

وبتحليل الرسم البيانى حول تصدير السكر الى منطقة الخليج العربي نتبين الحقائق التالية :

أولا : انه في الفترة المذكورة التي سبقت الحرب العالمية الأولى كانت تجارة فرنسا في المقدمة، تليها بلجيكا ثم النمسا فألمانيا فالهند فبريطانيا ذلك يعني أنه لم يكن يوجد احتكار لجهة معينة في تجارة المنطقة رغم التفاوت الواضح في تجارة كل منها.

ثانيا : ان بريطانيا التي كانت تتمتع بنفوذ اقتصادي وسياسى في منطقة الخليج والمحيط الهندي لم تكن في مقدمة تلك الدول التي تتعامل تجاريا مع المنطقة، وهناك الاحتمالات التالية: الأول أن هذا الوضع كان مؤقتا في هذه الفترة الزمنية المحددة وليس بصورة عامة، وثانيا ان بريطانيا كانت تسعى للسيطرة السياسية والعسكرية، وتركز على شبه القارة الهندية أكثر من غيرها، والاحتمال الثالث ان بريطانيا كانت تنشط تجاريا من خلال علاقاتها الاقتصادية مع القوى الأوربية الأخرى عن طريق الشركات متعددة الجنسية الخ. . . .

ثالثا : لم يتضح من الرسم البياني أى نشاط للقوى الدولية الأخرى التي كان لها نشاط تجارى تاريخي مع المنطقة مثل هولندا واليابان التي أصبح لها نشاط ملحوظ معها في فترة مابين الحربين العالميتين.

رابعا : من المحتمل ان النشاط التجارى في السلع الأخرى كان يأخذ صورة مغايرة للسكر، وأن هناك قوى أخرى تمارس تجارة تلك السلع ويختلف ترتيبها من حيث حجم التجارة فيها.

خامسا : لايدخل ضمن هذا الرسم البياني النشاط غير الرسمى في تجارة السكر الذي اتخذ طابع التهريب والذي شمل المواد الغذائية بصورة خاصة.

سادسا : إن ظروف الحرب الباردة التي سبقت الحرب العالمية الأولى كان لها تأثيرها على تجارة مثل هذه المواد، لأن طبيعة العلاقات السياسية التي بدأت تتخذ اتجاها جديدا نحو المحاور وتصعيد التوتر بين دول لها مصالح اقتصادية في المناطق الاستراتيجية في العالم منها منطقة الخليج العربي قد وجدت نفسها أو حددت موقفها مع هذا المحور أو ذاك. والمؤكد أن القوى الاساسية في رسم السياسة الدولية كانت تعد نفسها لمواجهة ساخنة وتحسب حساب الصدام المرتقب، مما كان له تأثيره بالقطع على النشاط التجاري لتلك الدول في العالم.

بريطانيا والتجارة في منطقة الخليج
منذ الحرب الأولى حتى الحرب العالمية الثانية

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى كان لابد أن ترتب القوى المتصارعة أوضاعها الاقتصادية بحيث تضمن أقصى درجة من العائد الاقتصادي، وأقصى درجة من استغلال المناطق التي تقع تحت نفوذها، اضافة الى ترتيب الأوضاع الاقتصادية انسجاما مع الظروف الاستثنائية التي خلقتها الحرب، ولذلك عقدت الدول الغربية الحليفة لبريطانيا مؤتمرا اقتصاديا في الفترة مابين ١٤ ـ ١٧ يونيو ١٩١٦ في باريس واتخذت عدة توصيات اقتصادية أهمها:

أولا : دراسة الأوضاع الاقتصادية في منطقة الخليج واحتمالاتها في المستقبل القريب.

ثانيا : اذا كانت ظروف الحرب تجعل البريطانيين مشغولين، فان ذلك لايعنى عدم اهتمامهم بالوضع الاقتصادي في المنطقة، فهو وضع هام لمرحلة الحرب وما بعد الحرب.

ثالثا : الانتباه الى أهمية دراسة مسألة مد الخطوط الحديدية في هذه المناطق سواء للحرب أو لنقل التجارة فيما بعد.

رابعا : من المهم أن تكون العملة المستعملة في جنوب ايران هي الروبية الهندية لربط تجارتها بتجارة الهند البريطانية.

خامسا : الاهتمام بالعراق لموقعه الهام، ولأنه من الأقطار المنتجة للحبوب.

سادسا : تشجيع التجار البريطانيين على النشاط في هذه المناطق.(٣٥)

وبالقاء نظرة على أهم ما جاء في توصيات هذا المؤتمر، يلاحظ هيمنة بريطانيا عليه بحيث جاءت معظم قراراته لصالح سياستها الاقتصادية في المنطقة وهذا بدون شك جاء ضمن تسوية ومساومة مع القوى الأوربية الأخرى بحيث تتوزع المسئوليات والمصالح بينها في المناطق العديدة ذات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية في العالم مثل منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي ومنطقة المغرب العربي.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانتصار الحلفاء وتعزيز سيطرة بريطانيا على منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي، بدأت بريطانيا في تقييم أهمية سياستها الاقتصادية، والتقرير التالي الذي بعث به الوكيل السياسى البريطاني في بوشهر الى ممثل المقيم السياسى البريطاني في الخليج بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩١٨ رقم ١١٥ ـ ٢٥٦، يوضح تلك الأهمية، وفيما يلي أهم القضايا التي تعرض لها:

«ان موقع البحرين التجارى هام جدا في الخليج، ويعتبر مركز توزيع البضائع الى القطيف والاحساء ونجد وقطر، هذه المناطق عمليا هي الجانب الشرقي لشبه الجزيرة العربية باستثناء نجد ـ وعلينا أن نهتم بالبضائع القادمة من ألمانيا والنمسا والمنتشرة في المنطقة قبل أن تصبح هذه البضائع منافسة لنا من جهة، وقبل دخول البضائع من الشرق الأقصى واستعمالها من قبل المستهلكين في المنطقة من جهة أخرى، ولابد من اتخاذ الاجراءات التالية:

١ ـ جمع عينات من البضائع المتداولة في المنطقة وارسالها الى المدير العام التجاري في كلكتا.

٢ ـ احتمال ادخال بضائع هندية بريطانية الى المنطقة وهى الآن تحت الفحص.

٣ ـ لقد تم معرفة البضائع التي يمكن أن تكون هامة للتجارة البريطانية في المنطقة مثل التبغ.

٤ ـ بدأ عمل الوكالة لمواجهة التجارة اليابانية وغيرها من التجارة المنافسة وعدم تشجيعها على الانتشار في المنطقة.

أن أهم وأكبر حجم في واردات البحرين هو «الأرز والطحين، والقمح والقهوة والسكر، وهي جميعا في الوقت الحاضر تجلب من شبه القارة الهندية».[٣٦]

وردت حكومة الهند البريطانية على المقيم السياسى البريطاني بالموافقة على الاقتراحات المطروحة بشأن مواجهة النشاط التجارى المنافس في البحرين، واعتبارها منطقة هامة في تجارة الهند البريطانية في رسالته المؤرخة بتاريخ ٢٥ مايو ١٩١٨.[٣٧] «وقد اتضح قلق السلطات البريطانية من أن التجارة في العراق بيد الأتراك واليهود والعراقيين والسوريين، لذلك لابد من دراسة مسألة تطوير التجارة

البريطانية في أسواق العراق، جاء ذلك في رسالة بعث بها هاربرت وايتورث الى المفتش العام البريطاني بتاريخ ١٤ يونيو ١٩١٨ . »[٣٨]

ومن الملاحظ على تطور الأوضاع الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى في منطقة الخليج العربى وشبه القارة الهندية، بل في جميع المناطق التي تقع تحت النفوذ الغربي ـ ان النظام النقدى قد شهد تطورين هامين، الأول: أن أغلب البلدان التي وقعت تحت الاحتلال كانت تستخدم عملة البلد المستعمر مثل الروبية الهندية، فالعملة التي كان يستخدمها الاستعمار البريطاني في شبه القارة الهندية استخدمت في عدن ومشيخات الخليج العربي. ثانيا: لقد تطورت البنوك، وأصبحت ودائعها تسهم بدور واضح في دعم العملة، مما أدى الى ازدياد ارتباط المنطقة بأوربا أو ازدياد تبعية المنطقة لأوربا الغربية.[٣٩]

كان الاستعمار البريطاني يرى أن توحيد العملة في المنطقة وربطها بالروبية الهندية والتابعة للجنيه الاسترليني أمر ضرورى للسيطرة على اقتصاديات منطقتى الخليج العربي وشبه القارة الهندية، ويسهل الى حد كبير مهمة النشاط التجارى البريطاني في الخليج والمحيط الهندي، اذ لاشك أن توحيد العملة بهذه الصورة يجعل عملة المنطقة تحت رحمة الجنية الاسترليني من حيث التبعية والتأثر، لأن القرار الاقتصادي يتحكم به القرار السياسى الذي تمسك به السلطات البريطانية خاصة في فترة شهدت حربين عالميتين وأزمة اقتصادية عالمية كان لها انعكاساتها على المناطق المستعمرة.

وتعتبر صادرات الهند الى منطقة الخليج العربي مهمة لحياة الناس حيث أن جزءا منها هو مواد غذائية يعتمد عليها السكان، ومن هذه الصادرات الأرز وتوضح ذلك الرسالة التالية التي بعث بها الوكيل التجارى البريطاني في بغداد الى وزارة الهند البريطانية حيث يقول: «ان الوكيل السياسى (البريطاني) في البحرين قد أشار الى أن السكان في البحرين والمناطق الأساسية هنا يعتمدون على الأرز القادم من الهند في أغلب غذائهم، فمعيشة الناس الأساسية على الأرز. ان منع تصدير الأرز قد يخلق شعورا معاديا لبريطانيا بعد أن اختفى هذا الشعور المعادى أثناء الحرب، وان شيوخ قطر والقطيف والساحل المهادن (العمانى) يطلبون الحصول على الأرز من الهند،

كذلك ابن سعود قد طرح الموضوع معى، وذكر شيخ البحرين ان المخزون من الأرز في البحرين هو أربعة آلاف كيس (٤٠٠٠) وهي تكفى الجزيرة فقط في حين أن الطلب على الأرز قوي من المناطق الداخلية، وسوف يتصاعد عداء الناس للسلطة البريطانية ما لم تحل هذه المشكلة». (٤٠)

وقد تمت الموافقة على تصدير الأرز ولكن بكميات محدودة في برقية بعث بها نائب الملك Viceroy مؤرخة في ١٩/١/١٩٢٠. (٤١)

هكذا يصور المسئول البريطاني أن مشكلة الناس هي مشكلة الأرز، وان شعور العداء ضد بريطانيا في المنطقة هو بسبب وقف تصدير الأرز! وهذه ليست الحقيقة لان الأرز كان يصل الى المنطقة عن طريق التهريب الذي كان نشطا في تلك الفترة، فالسكان كانوا يحصلون عليه بطريقة أو أخرى، وثانيا: ان الذين تضرروا من وقف تصدير الأرز مؤقتا أو تحديد كميته المصدرة الى منطقة الخليج هم التجار، وهم على أى حال ليسوا كل السكان في المنطقة.

ويأتي تصدير الشاى الى منطقة الخليج في الدرجة الثانية بعد الأرز فهو من المواد الضرورية الرائجة التي كانت تدر أرباحا كبيرة على التجار وبخاصة أولئك الذين عملوا في مجال تهريبه. ولنقرأ الرسالة التالية التي بعثت بها وزارة الخارجية العراقية الى السفارة البريطانية في بغداد بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٣٦ اذ تقول الرسالة: «ان الحكومة العراقية قد لاحظت باهتمام كبير أن الشاي يهرب من الهند وسيلان الى البصرة، وأن الشاى يصدر الى العراق مهربا، وهو غير رسمي، ويشحن في صناديق ليس عليها علامة الشاى بل علامات بضائع أخرى. ويقوم التجار بتهريبه الى الكويت ثم الى البصرة أو مباشرة الى البصرة ثم يوزع في أسواق العراق، وينافس الشاى المستورد رسميا. ويجب على السلطات في الهند وسيلان أن تتخذ الاجراءات التي تضع حدا لهذا التهريب لافساح المجال للشاى المرخص رسميا بالرواج في العراق، وتطلب وزارة الخارجية العراقية من السفارة البريطانية في بغداد اعطاء هذا الموضوع اهتماما خاصا». (٤٢)

أرسلت هذه الرسالة الى وزارة الخارجية في حكومة الهند البريطانية بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٣٦ مرفقة برسالة من السفارة البريطانية في بغداد، حددت فيها السفارة الآثار المترتبة على استمرار هذا التهريب من الهند الى العراق مرورا بالكويت، فقد ذكرت بأن ذلك التهريب يؤثر على تجارة الشاى الذي يستورد قانونيا ثم ان التجار في هذا المجال سيتضررون من تجارة الشاى المهرب المنافس لهم. ان الشاى المهرب يباع بسعر أرخص من الشاى المستورد رسميا، وهذا يؤثر على تجارة هذه البضاعة فضلا عن أن استمراره يشجع التهريب في المواد الأخرى. (٤٣)

وهناك ملاحظة لابد من ذكرها حول رسالة وزارة الخارجية العراقية الى السفارة البريطانية في بغداد بخصوص هذا الموضوع وهي أن الحكومة البريطانية تخاطب نفسها ذلك أن العراق كان في ذلك الوقت تحت السيطرة البريطانية، فبريطانيا كانت تشرف على سياسته الخارجية وأوضاعه الدفاعية والاقتصادية.

وحول موقف شيخ الكويت في الثلاثينيات من مسألة تهريب الشاى الى الكويت، ذكر المقيم السياسي البريطاني في الخليج في رسالته الى ممثل الحكومة البريطانية في حكومة الهند بتاريخ ٢٧ أغسطس ١٩٣٧؛

«ان شيخ الكويت قد أبدى رغبته في التعاون لمنع تهريب الشاى الى الكويت، لكن غير واضح كيف تتم عملية التهريب، هل هذا الشاى مهـرب لأنه خارج اطار الكمية المسموح بتصديرها من الهند، ولاتدخل ضمن شهادات التصدير للحكومة الهندية، فاذا كان ذلك هو الحال، علينا أن نرى الطريقة التى يستطيع فيها شيخ الكويت التعاون لمنع هذا التهريب بحيث يمر في الكويت فقط الشاى المصرح به رسميا من قبل حكومة الهند (البريطانية). وقد رأت حكومة الهند في رسالتها الى السفارة البريطانية في بغداد بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٣٧ أن تتخذ الحكومة العراقية من الاجراءات الكفيلة بمنع التهريب، وذلك بتحديد نوعية وماركة الشاى الهندي المسموح بتجارته، وبذلك يعتبر ما عداه مخالفا للقانون عندها يمكن اتخاذ الاجراءات اللازمة تجاه المهربين والشاى المهرب». (٤٤)

كما بعث المقيم السياسي في الكويت برسالة الى الشيخ أحمد الجابر الصباح بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧ يقول فيها: «لقد قلتم في محادثاتنا في ٢٧ نوفمبر أنكم تتعهدون بالتعاون في الخطط التي اتخذتها حكومة الهند لمنع تصدير الشاى بالصفات المخالفة للقانون من تلك البلاد، وذلك بالزام موردى الشاى الهندى الحصول على شهادة تصدير قانونية من الهند.» ورد الشيخ أحمد الجابر الصباح أمير الكويت على الرسالة بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٣٧ بالموافقة.(٤٥)

وعندما بدأ تطبيق الاجراءات للحد من تهريب الشاى ومنعه، كانت ردة فعل بعض التجار الكويتيين العاملين في هذا المجال فكتبوا رسالة (عريضة) الى الشيخ أحمد الجابر بتاريخ ١٤ ذى القعدة ١٣٣٦هـ موقعة بأسماء خمسة عشر تاجرا طالبوا فيها باعتبار (المنافيست) وثيقة كافية للبضاعة التي يتاجرون بها، واعتبارها رسمية، وذلك على أساس أن الاجراءات الأخرى المطلوبة ـ كما يعتقدون ـ تعطل مصالحهم وتؤدي الى ارهاق التجارة.(٤٦)

وفيما يلي احصائية بقيمة الشاى المصدر رسميا الى الكويت من الهند في سنتي ١٩٣٧/١٩٣٨ ـ الاستيراد بواسطة السفن البخارية:

(١) من شبه القارة الهندية ١ر٣٦ر٣٩٦ روبية

(٢) من اليابـــــــان ٣٩ر٣٧٥ روبية

(٣) من أماكن أخرى ٢٧ر٠٦٠ روبية

أما استيراد الشاى بواسطة السفن الشراعية فهو كالآتي :

(١) من الساحل العربي ٥٩ر٩٥٠ روبية.

(٢) من شبه القارة الهندية ٢ر١٩ر٨٠٠ روبية

وبصورة عامة نستطيع القول أن الشاى القادم الى الكويت بالسفن البخارية كان يصدر عن طريق ميناء كلكتا ومصرح به رسميا، أما الشاى القادم بواسطة السفن الشراعية فانه كان غير قانوني وغير مصرح به ومهربا.(٤٧)

وفي كشف بكمية الوارد الى الكويت من الهند، وأسماء الراسلين والمرسل اليهم بتاريخ ١٥/٤/١٩٤١، ذُكر أن كمية الشاى المستورد منذ ابريل ١٩٤٠ الى نهاية فبراير ١٩٤١، كان «عددها ١٣٠٣»، ولم يحدد الكشف ماهية هذا العدد هل هو صناديق الشاى، أم عدد الأطنان المصدرة من الشاى، أو غير ذلك، وفي الكشف نفسه تفاصيل عن السفن وتاريخ وصولها، وأسماء التجار المتعاملين في هذه التجارة في تلك الفترة.*[٤٨]

وحول دور السفن الكويتية في التجارة والتهريب مع الهند، كتب الوكيل السياسي البريطاني في الكويت الى المقيم السياسي في الخليج العربي بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ تقريرا، وفيما يلي أهم ما جاء في هذا التقرير:

ان المراكب الكويتية هي مراكب للتهريب، وقد بلغ عدد تلك المراكب التي تمارس التجارة في فصل الشتاء ثلاث عشرة سفينة، تقوم معظمها بنشاط تجارى غير مشروع وغير قانوني، ففي الخريف تحمل سفنهم تمور البصرة في العراق الى الهند، ثم تحمل الخشب والحبال أثناء عودتها الى منطقة الخليج العربي أو عدن أو الحديدة.

وعند ابحارهم الى البحر الأحمر من الهند يحملون من الساحل الافريقي الأخشاب وزيت السمك من جنوب الجزيرة ينقل الى منطقة الخليج العربي. ان بعض السفن الكويتية كانت تشترك في تصدير الشاي الهندي بدون رخصة، وتهريبه الى الخليج، وهذا التهريب قد انحسر في هذا الوقت بسبب الاجراءات التي اتخذت ضد المهربين في الهند.[٤٩]

لم يكن تجار منطقة الخليج هم الذين يحتكرون هذا النوع من التجارة، أو يمارسونها من وإلى الهند فحسب بل اشترك التجار الهنود في هذه التجارة. والرسالة التالية تؤكد ذلك: التي بعث بها الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلى المقيم البريطاني والقنصل العام في بوشهر بتاريخ ٢١ يناير ١٩٢٤ تحت رقم (No. 33/45/v.o.) ويسأل فيها عن مدى قانونية السماح للشركات الهندية بالعمل في البحرين، فهناك شركتان هنديتان في الجزيرة هما: شركة للسيارات والأخرى للسفن الصغيرة. لقد طلبنا من الوكيل السياسي البريطاني والحكومة البحرينية الاذن لهما

بالعمل. ورد المقيم البريطاني والقنصل العام في بوشهر على الرسالة بتاريخ ٥ فبراير ١٩٢٤ محددا أن الشرط الأساسي للسماح للشركتين أن يكون مالكوها من رعايا بريطانيا، وقال سنحول الموضوع الى الحكومة الهندية لأسباب قانونية، حيث أنه لا ضرر في اعتقاده من عمل الشركتين الهنديتين على شرط ان تسرى عليهما القوانين المطبقة في الهند. بعد ذلك بعث الميجر سي كي ديلي باليوز بالبحرين برسالة الى حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٢٤ يعرض عليه الأمر موقف الحكومة البريطانية. ورد الشيخ حمد على الرسالة بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٢٤ بالموافقة على ما جاء في رسالة باليوز. (٥٠)

ولم يقتصر نشاط التجار الهنود على هاتين الشركتين بل طلب بعض التجار زيارة القطيف في المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة العربية، والموضوع كما يتضح لا يقتصر على الزيارة العادية بل يتجاوزها الى النشاط التجاري. ويتضح ذلك من اهتمام السلطات البريطانية بهذه الزيارة من جهة، واصرار التجار عليها من جهة اخرى.

فقد بعث المقيم السياسي في الخليج العربي برسالة الى المقيمية البريطانية والقنصل العام في بوشهر بتاريخ ٢٠ ابريل ١٩٣٢ يقول فيها:

عرض موضوع الاذن لتجار هنود يريدون زيارة القطيف لمدة شهرين خلال موسم التمور، وهذا الموضوع قد بحثه الوكيل السياسي في البحرين مع التجار المحليين، واخبروه بان الزيارة المطلوبة ليست فقط لزيارة القطيف، ولكن ايضا لزيارة منطقة الجبيل حيث التعامل التجاري جيد هذه الايام، ويعتقد ان حكومة نجد والحجاز سترحب باعطاء الاذن، وينبغي ان يسمحوا للتجار الهنود بالبقاء ثلاثة اشهر، ومن ثم فليس هناك اعتراض ويرجو ان يطلب لهم ذلك. والرسالة موقعة من قبل بيسكو H.V. BISCO وردت وزارة الخارجية في المملكة بالموافقة على الطلب بتاريخ ١ يوليو ١٩٣٢ انه ليس لدينا مانع من السماح للتجار البانيان الهنود بدخول القطيف، ولكن ليس بالامكان السماح لهم بدخول منطقة الجبيل(٥١)، لاسباب مختلفة لم يذكرها. والرسالة موقعة باسم يوسف ياسين دون تحديد موقعه ومسماه الوظيفي.

النشاط التجاري بين الهند والخليج قبيل واثناء الحرب العالمية الثانية

لقد كانت البحرين مركزا تجاريا مهما بالنسبة لبريطانيا، وموزعا للبضائع في المناطق المحيطة بها والقريبة منها، وحول هذه الأهمية ارسل هـ. وايتمان الوكيل السياسي البريطاني في البحرين رسالة الى حكومة الهند البريطانية بتاريخ ٦ ابريل ١٩٣٨ قال فيها: «ان الحكومة الهندية (البريطانية) تعتقد ان المصالح الهندية ـ البريطانية في الخليج تتدهور في هذا الوقت، خصوصا في الجانب الايراني من الخليج، اما بالنسبة للساحل العربي من الخليج فان طريق الطيران وظهور البترول سيؤديان الى ان تكون المنطقة سوقا هاما للمنتجات الهندية ولعمل الهنود في الخليج. ان البحرين هي المكان الوحيد الآن المنتج للنفط في الخليج، ولديها محطة تكرير، ولكن الامريكان بدأوا العمل جديا في حقول الاحساء مقابل البحرين عبر المياه، وهناك تقارير تؤكد اكتشاف النفط في الكويت وقطر. ان النفط يجلب التجارة، وحتى في الوقت الحاضر فان وضع البحرين يعتبر جيداً في الاستيراد. ومن المهم تنظيم النشاط التجاري في الخليج والاهتمام به وتحسين التجارة الهندية البريطانية في المنطقة، كما أن الحاجة ماسة الى الهنود المدربين للعمل في حقول النفط»(٥٢)

وارسل وايتمان برسالة اخرى الى كلية كراستي في كمبردج في ٢١ابريل ١٩٣٨ تحدث فيها عن أهمية البحرين بعد اكتشاف النفط فيها بكميات تجارية، وذكر فيها ان الجانب العربي من الخليج يعتبر من المناطق الهامة في العالم، ويختلف عن الهند كثيرا، ففي كل مكان يكثر الحديث عن النفط علما بأن هذا الحديث قد يكون مبكرا جدا، ولكننا سنرى تطورا هائلا في هذا المجال وفي المنطقة خلال العشر سنوات القادمة(٥٣)

وحول المصالح البريطانية في منطقة الخليج ذكر الوكيل السياسي في البحرين في رسالة له بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٣٩ ما مؤداه أن البعض يعتقد ان المصالح الهندية البريطانية في الخليج تتدهور، ولكن هذا غير صحيح اذ ما تزال تنقصنا المعلومات، وعندما تتوفر المعلومات فان التصورات قد تنقلب، وتصبح المنطقة مجالا هاما للتجارة والعمل(٥٤)

تطرح هذه المكاتبات الرسمية البريطانية عدة قضايا حول الأوضاع الاقتصادية في منطقة الخليج وبخاصة في وقت كانت الحرب العالمية الثانية على وشك الاندلاع ونجمل هذه الأوضاع فيما يلي:

أولا: ان موقع البحرين الاستراتيجي واكتشاف النفط فيها اكسبها اهمية اقتصادية خصوصا عند بريطانيا.

ثانيا: ان بريطانيا كانت منذ قبيل الحرب العالمية الثانية تمهد لعمل الهنود في الخليج كما اتضح من رسائل وايتمان السابقة.

ثالثا: ان التنافس البريطاني الامريكي على نفط الخليج كان على أشده منذ ذلك الوقت رغم الاتفاق بينهما على تقسيم المصالح في العالم بين القوى الاستعمارية في فترة ما بين الحربين العالميتين.

رابعا: ان بريطانيا كانت تملك تصورا لمستقبل منطقة الخليج خاصة في المجال الاقتصادي بعد أن تأكد لها وجود النفط في أجزائه بكميات كبيرة.

ولقد كانت الشركات البترولية في المنطقة تعتمد وبشكل اساسي على البريطانيين والهنود في ادارة شئون النفط، ففي تقرير بعثته شركة بترول البحرين المحدودة الى الوكيل السياسي البريطاني في البحرين بتاريخ ٩ اكتوبر عام ١٩٣٩ حول رواتب الهنود العاملين في شركة نفط البحرين ذكر أنها بلغت ٦٦٤,٩٩٥ روبية، اما رواتبهم في القطاع الخاص الخدمي فقد بلغت ٦,٠٠٠ روبية، وكان ذلك التقرير ردا على طلب الوكيل السياسي البريطاني معرفة حجم الرواتب ودخل الهنود العاملين في البحرين والمملكة العربية السعودية في شركتي نفط البحرين المحدودة وشركة نفط كاليفورنيا العربية[٥٥]. تبع ذلك تقرير مالي لبنك الشرق (البريطاني) المحدود The Eastern Bank Limited بتاريخ ١٥ اكتوبر ١٩٣٩ حدد الرواتب والتكاليف عن الفترة من ١٩٣٨/١/١ الى ١٩٣٩/٩/٣٠ كالآتي:

(١) نثريات ٣,٣٦,٣٤٦ روبية

(٢) شركة نفط كاليفورنيا ٧,٩٠,٠٠٠ روبية

(٣) شركة نفط البحرين المحدودة ٩٣,٠٦,٠٠٠روبية

(٤) حكومة المملكة العربية السعودية١٨,٢٩,٠٠٠ روبية

(٥) مبلغ محول بنكيا الى الهند ١,٠١,٦٠,٥٠٨روبية[٥٦]

ولاعطاء فكرة عن قيمة التجارة بين الهند والعالم العربي قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية نذكر المثال التالي: في الفترة ما بين ١٩٣٠ ـ ١٩٤٠م كانت الصادرات والواردات الهندية من والى مصر مرضية، ولكن بمقارنة تجارة الهند مع العراق عام ١٩٤١ بما كانت عليه ١٩٣٠ نجد ان هذه التجارة قد تدهورت، وفي المقابل فان الصادرات الهندية الى سوريا ولبنان قد نشطت في نهاية الثلاثينات، ويلاحظ ان الصادرات الهندية الى الأردن قد نشطت في بداية الاربعينات، ولم يكن هذا النشاط مستقرا ومستمرا [٥٧]

ولابد من وجود أسباب أدت الى النشاط او التدهور مع هذا القطر او ذاك:

اولا: ان ظروف الحرب العالمية الثانية قد فرضت اوضاعا اقتصادية استثمارية كان لها انعكاساتها السلبية على المناطق التي تقع تحت النفوذ الاستعماري، ذلك ان اقتصاديات تلك المناطق قد تم تكييفها لصالح القوى المتصارعة في الحرب، وليس لمصلحة شعوبها

ثانيا: ان الازمة الاقتصادية العالمية التي وقعت في الولايات المتحدة وأوربا الغربية في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات من هذا القرن قد استمرت آثارها حتى الحرب العالمية الثانية في مناطق عديدة من العالم، منها منطقتا شبه القارة الهندية والخليج العربي.

ثالثا: ان طبيعة المنافسة الاقتصادية بين القوى الاوروبية في المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأحمر قد تطورت الى صراع بين تلك القوى، من اجل احتكار مناطق النفوذ. وقد تضررت من هذا الاحتكار الاقتصادي شعوب المناطق التي تقع تحت السيطرة الاستعمارية.

لقد تطورت الوكالات التجارية في ظل هذه الظروف مع بداية الحرب العالمية الثانية ـ منها وكالة الشحن التجارية (الانجليزية) على الساحل الهندي ـ نتيجة للنشاط التجاري مع البلاد العربية رغم بعض الظروف الصعبة، ففي عام ١٩٤١ كان هناك اكثر من ٤٧٠٠ باخرة حملت ٢٠٠,٠٠٠ طن من البضائع الى الساحل الهندي سواء من الأقطار العربية أو من غيرها. وكان مدراء او متعهدو العمليات التجارية في المحيط الهندي متوغلين في النشاط التجاري العالمي، وقد فاق نهوض الأقطار المصدرة للنفط في منطقة الخليج العربي غيرها من الأقطار وفتح المجال واسعا للنشاط التجاري(٥٨)

ولقد كانت السلطات البريطانية تتابع النشاط الاقتصادي في المنطقة وتراقبه بدقة، ورغم وجود الهنود ونشاطهم في اطار السياسة البريطانية ومصالحها في الهند فان السلطات البريطانية كانت تراقب نشاطهم التجاري بصورة منتظمة. ولنقرأ معا الرسالة التالية التي بعث بها الوكيل السياسي البريطاني في البحرين الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج بتاريخ ١٨ اكتوبر ١٩٣٩ رقم C/647-9/3 حول هذا الموضوع:

«ان التجار الهنود في البحرين وحدهم يكسبون في الحد الادنى من عشر الى عشرين الف روبية سنويا، كما ان الموظفين الهنود الذين يعملون في شركة نفط البحرين يبلغ دخلهم السنوي حوالي خمس وعشرين الف روبية، هذا الرقم لا يشمل الصادرات الهندية الى البحرين، والتي وصلت الى اثنين واربعين الف روبية في عامي ١٩٣٣/١٩٣٤ واربع وستين الف روبية في عامي ١٩٣٨/١٩٣٩، والمهم ان دخل التجار الهنود لا يتم تحويله الى الهند عن طريق بنك الشرق البريطاني كاملا بل يتم تحويل جزء محدود منه(٥٩) وتؤكد السلطات البريطانية انها تعامل الهنود في البحرين كرعايا بريطانيين، وليس هناك تفرقة في معاملة التجار في البحرين او في منطقة الخليج بصورة عامة، جاء ذلك في رسالة الوكيل السياسي البريطاني في البحرين الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج بتاريخ ٩ مايو ١٩٤٨(٦٠)

لنحاول التمعن في مسألتي اصرار السلطات البريطانية على معرفة دخل الهنود

وحدهم دون البريطانيين في البحرين ومنطقة الخليج، واسباب ودوافع نفي التفرقة بين البريطانيين والهنود الذين تعتبرهم السلطات رعايا بريطانيين.

ان اثارة هاتين المسألتين في المراسلات الرسمية البريطانية تدل على ان الدخل الذي يحصل عليه الهنود في المنطقة يجب ان يراقب، للاستفادة منه من جهة، ومن جهة اخرى حتى لا يتجاوز هذا الدخل الحد الذي قررته السلطات البريطانية خشية ان يؤثر على مصالحها الاقتصادية. هذا على الرغم من ان منطقتي الهند والخليج العربي كانتا في ذلك الوقت تقعان تحت السيطرة البريطانية، ويحكمهما نظام اقتصادي رأسمالي بريطاني واحد. ويبدو ان السبب في ذلك هو تركيز السلطات البريطانية في الهند على معرفة عدد الهنود في منطقة الخليج ومدى تأثيرهم الاقتصادي كما جاء في رسالة حكومة الهند الى شركة نفط البحرين بتاريخ ١٢ ابريل ١٩٤٨، وعممت على الوكيل السياسي البريطاني في البحرين والكويت ومسقط. وربما كان التشدد والتركيز على ضرورة تحويل العملة عن طريق البنك دفع بعض الهنود العاملين الى التذمر خصوصا ان ارسال العملة بالطرق التقليدية اللابنكية افضل لهم، مما أدى الى شكواهم. وربما كانت هناك تفرقة في المعاملة بين الهنود وغيرهم وبخاصة البريطانيين وما يؤكد ذلك نفي السلطات البريطانية وجود تفرقة بين البريطانيين والهنود، وانها تعتبر الهنود رعايا بريطانيين.

واذا عرفنا أن الوجود الاستعماري البريطاني في شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي كان بصورة أساسية للمصالح الاقتصادية البريطانية، فان فهم ممارساتها الاقتصادية، وحرصها على متابعة التصدير والاستيراد بين المنطقتين ليس مشكلة يصعب استيعابها. لقد سبق ان القينا الضوء على تصدير الأرز والشاي من الهند الى منطقة الخليج العربي من واقع الوثائق البريطانية، وفيما يلي متابعة بضاعة اخرى كانت تصدر من الهند الى الخليج وهي الخضروات والسجائر في ظروف الحرب العالمية الثانية.

لقد بعثت حكومة الهند البريطانية برسالة الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، وعممت في الكويت والبحرين ومسقط بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٤٣ جاء فيها:

ان الكمية المصدرة من الخضروات الى منطقة الخليج خلال عام ١٩٤٢ هي:

١ ـ الكمية المصدرة الى البحرين: ١٦٢ طناً يصدر منها الى المملكة العربية السعودية.

٢ ـ الكمية المصدرة الى الساحل المهادن (العماني) : ٩٠ طناً.

٣ ـ الكمية المصدرة الى الكويت: ١٥ طناً

٤ ـ اما الكمية المصدرة الى مسقط فغير متوفرة كما تذكر الرسالة.

ان تصدير الخضروات سيستمر، ولكن بكميات اقل كما سيتضح من الأرقام التالية والمتوقعة للفترة من ١ ابريل ١٩٤٣ الى ٣١ مارس ١٩٤٤، وهي:

١ ـ الكمية التي ستصدر الى البحرين ٨٠ طناً.

٢ ـ الكمية التي ستصدر الى الكويت ١٠ طناً

٣ ـ الكمية التي ستصدر الى الساحل المهادن ٤٥ طناً[٦١]

بسبب ظروف الحرب وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية فقد قررت السلطات البريطانية تخفيض كمية الخضروات المصدرة الى منطقة الخليج العربي. تذكر رسالة حكومة الهند البريطانية الى حكومة البحرين بتاريخ ١٠ يونيو ١٩٤٣ ما يلي:

«لن يسمح بتصدير الخضروات من الهند ومنتجاتها الجافة وغيرها خلال عام ١٩٤٣ سوى حوالي ١ ٣/٤ طن لغواصي اللؤلؤ لاستعمالهم فقط للأهمية»[٦٢]

ولم تتقيد الحكومة البريطانية في الهند ولا السلطات البريطانية في الخليج بهذا الرأي، فقد زادت الكمية المصدرة الى المنطقة، ولكن بصورة محدودة كما جاء في

رسالة الوكيل السياسي البريطاني في البحرين الى الوكيل البريطاني في الشارقة بتاريخ ١٩٤٣/٨/٢٤، ورقمها No. 1943 - 36/37 والسؤال الذي يثار في هذه المسألة هو: ما الأسباب التي أدت الى عدم الالتزام بتخفيض كمية الصادر من الخضروات من الهند الى الخليج؟ هناك عدة احتمالات للاجابة عن هذا السؤال.

الاول: أن السلطات البريطانية كانت تخشى ردة الفعل من شعب المنطقة وحكامها وتذمرهم من اجراءاتها فيما لو عزمت على الضغط في تحديد البضائع الأساسية الى المنطقة في ظروف استثنائية وغير عادية.

الثاني: ان منطقة الخليج كانت لا تستوعب كميات كبيرة من الخضروات في ذلك الوقت بحكم قلة عدد سكانها، كما كانت عملية التصدير لا تشكل خطرا او تؤدي الى آثار سلبية على اوضاعها الاقتصادية في الهند.

الثالث: كانت السلطات البريطانية تحاول جهدها الحد من تجارة التهريب، ولذلك قامت بما قامت به من الاجراءات الخاصة بتصدير الخضروات من الهند حتى لا تساعد على زيادة نشاط التهريب في هذه البضاعة كغيرها.

وفي رسالة من وزارة الخارجية في حكومة الهند الى الوكيل السياسي في البحرين ومسقط والكويت بتاريخ ١٣ اكتوبر ١٩٤٥ يذكر فيها كمية الخضروات الجافة المصدرة الى المنطقة حتى ٢٤ يوليو ١٩٤٥ كالآتي:

الكمية المصدرة الى البحرين من بومبي ٩ طن
الكمية المصدرة ال البحرين من كراتشي ٤ طن
الكمية المصدرة الى مسقط من بومبي طن واحد
الكمية المصدرة الى مسقط من كراتشي طن واحد
الكمية المصدرة الى الساحل المهادن من بومبي ٤ طن
الكمية المصدرة الى الساحل المهادن من كراتشي لا شيء(٦٣)

تبقى مسألة تصدير السجائر الى البحرين من الهند، ونظرا لكون البحرين مركزا تجاريا هاما في المنطقة تصلها البضائع ثم يعاد تصدير اكبر كمية منها الى المناطق المجاورة فقد نشطت التجارة الدولية في هذه السلعة. والوثيقة التالية تلقي بعض الضوء على ذلك.

بعث الوكيل السياسي البريطاني في البحرين برسالة الى حكومة الهند بتاريخ ١٩٤٣/٨/٢٤ حول كميات تصدير السجائر من الولايات المتحدة الامريكية الى البحرين من خلال شركة اليتيم واخوانه، ثم كتب المستشار التجاري البريطاني في المنطقة بتاريخ ١٩٤٣/١٢/١١ يشرح فيها ظروف تصدير السجائر وموقف السلطات البريطانية منه. لقد ذكر أن حكومة الهند البريطانية قد سمحت بتصدير كمية تقدر بخمسة ملايين سيجارة شهريا الى البحرين، على ان يكون التصدير تحت اشراف الشركة البريطانية الامريكية للتبغ في الهند. وهناك شركات عديدة تعاملت في تجارة السجائر منها اشرف واخوانه للاستيراد والتصدير في البحرين عام ١٩٤٤، وشركة ريجال للتجارة ـ تصدير واستيراد في كراتشي، وشركة عبدالله العوجان واخوانه، كذلك تجارة التبغ من العراق الى البحرين كما هو واضح من رسالة ابراهيم نونو في البحرين الى الوكيل السياسي البريطاني بتاريخ ١٩٤٤/٨/٢٧، وهناك كذلك شركة يوسف اكبر علي رضا[٦٤]

وبتحليل هذه المعلومات تتضح لنا الحقائق الهامة التالية:

اولا: ان كمية السجائر المصدرة الى البحرين سنويا كبيرة قياسا على عدد سكان البحرين في ذلك الوقت مما يؤكد دور البحرين كمركز تجاري في المنطقة.

ثانيا: ان ظاهرة وجود الشركات التجارية الموردة في البحرين اثناء الحرب العالمية الثانية قد سبقت الأجزاء الأخرى في منطقة الخليج، وغير معروف حتى الآن ما اذا كانت تلك الشركات تتعامل تجاريا بالطرق التقليدية ام بالطرق المحاسبية الحديثة.

ثالثا: ان مجال استيراد السجائر والتبغ لم يقتصر على بريطانيا او المناطق التي تسيطر عليها ولكنه امتد الى الولايات المتحدة الامريكية، مما يدل على ان مجال المنافسة بين بريطانيا والولايات المتحدة في المنطقة قد شمل مختلف المجالات النفطية وغير النفطية.

هذه صورة الأوضاع التجارية في المنطقة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

العلاقات التجارية بين الهند والخليج بعد استقلال دول شبه القارة الهندية:

كانت الوسيلة الاساسية لنقل البضائع في الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية هي السفن الشراعية والبخارية.

ومن الملاحظ ان نشاط السفن الشراعية في التجارة البحرية قد استمر حوالي عشرين سنة بعد الحرب العالمية الثانية، ثم تدهور الى ان اختفت هذه السفن تقريبا، والأسباب عديدة منها انتشار السفن ذات المحركات الحديثة وذات الحمولة الكبيرة التي تدعمها قوى اوربية ذات امكانيات كبيرة، وكذلك ارتفاع مستوى المعيشة في منطقة الخليج العربي، وتوفر المجال الوظيفي للعمل، مما أدى الى هجرة الكثيرين من العمل في البحر والالتحاق بالمؤسسات الجديدة، كما أن نقل التجارة قد تطور برا وبحرا وجوا مما جعل استمرار السفن الشراعية غير مجد اقتصاديا. هذه اهم الظروف والاسباب التي أدت الى تراجع القطاع التقليدي التجاري القائم على نقل البضاعة بالسفن الشراعية[٦٥].

قد يتصور البعض أن خروج الاستعمار البريطاني التقليدي من الهند وحصولها على الاستقلال وتقسيمها الى الهند وباكستان عام ١٩٤٧ هو نهاية النشاط التجاري بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي. ولكن مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، ذلك لأن الاستعمار التقليدي الذي كان يقوم على السيطرة العسكرية المباشرة لم يرحل الا بعد أن وجد نوعا آخر من الاستعمار، هو الاستعمار الجديد الذي يقوم على السيطرة الاقتصادية والسياسية وفرض التبعية على مناطق النفوذ دون سيطرة عسكرية مباشرة، ولذلك فان استقلال شبه القارة الهندية وتقسيمها لا يعني نهاية الاستعمار من هذه المنطقة، فقد استمر النشاط التجاري ولكن، بوسائل وقوى وأنشطة جديدة فرضتها طبيعة المرحلة الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية، بعد اكتشاف وتصدير النفط من منطقة الخليج العربي بكميات اقتصادية هامة.

ولكن يجب أن نذكر ان تجارة العرب القديمة في المحيط الهندي قد ضعفت حتى اندثرت تماما، فلقد تمكنت القوى الأوروبية ان تضع حدا للتجارة العربية

وحتى التجارة الهندية، واحتكرت ذلك النشاط ولم تترك سوى هامش محدود للقوى المحلية التي لعبت دورا هاما عبر العصور في ميدان التجارة العالمية في هذه المنطقة[٦٦].

ان التبادل التجاري بين شبه القارة الهندية بعد الحرب العالمية الثانية ومنطقة الخليج العربي من ناحية، وبين دول شبه القارة الهندية والمنطقة بعد عام ١٩٤٧ من ناحية ثانية، قد استمر باسلوب يغاير ما كان عليه في السابق، ولكنه لم يتحرر من الاسلوب التقليدي التاريخي الذي كان سائدا، والذي تحكم في التجارة بين المنطقتين زمنا طويلا، صحيح ان الدول العربية قد بدأت في الحصول على استقلالها، كما حصلت الهند على استقلالها وكذلك الباكستان، ورحل الاستعمار التقليدي عن المنطقتين ولكن الاستعمار الجديد* سيطر عليهما من خلال التحكم باقتصادياتهما فضلا عن نفوذه السياسي.

ولقد كانت علاقات المصلحة المشتركة تحتم تعاونا مشتركا بين دول شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج والعرب عموما، كامتداد للنشاط التجاري التاريخي بينهما، ولكن القوى الدولية صاحبة المصالح الحيوية في كلتا المنطقتين كانت ولا تزال هي المؤثرة في اقتصاد المنطقتين، سواء بالحصول على النفط وغيره من المواد الخام او بفتح اسواق المنطقتين للصناعات الغربية بالدرجة الاولى[٦٧]. ولقد كانت بريطانيا هي المؤثرة في اقتصاديات المنطقة الى ما بعد الحرب العالمية الثانية لفترة ليست قصيرة.

والوثيقة التالية توضح مدى المزج بين النشاط التجاري والسياسي لدى السلطات البريطانية في منطقتي شبه القارة الهندية والخليج العربي. فقد بعث المقيم السياسي في الخليج برسالة الى الوكيل السياسي في البحرين والكويت ومسقط، رقمها F 26 [I] AWT/48 ومؤرخة بتاريخ ٣ مارس ١٩٤٨، حول رأي حكومة الهند البريطانية في مستقبل وجودها في الامارات العربية في الخليج، تذكر الرسالة:

(١) ان مصالح بريطانيا في الكويت ينبغي ان توجه من قبل قنصلية تقام في البصرة وحتى الآن ليس في الامكان اقامة مثل هذه القنصلية في العراق، وهذا امر لابد من انجازه.

(٢) ان المبعوث البريطاني في البحرين يجب ان يكون وكيلا تجاريا، وليس قنصلا، لكي يتمكن الوكيل التجاري في الهند من توجيه مصالح بريطانيا في هذه الجزيرة والظهران وقطر والساحل (المهادن) ولا تقتصر مهمته على الاغراض التجارية!

(٣) كما ان حكومة الهند البريطانية ستعين قنصلا مقيما في مسقط، بحيث يعمل تحت امرة الوكالة التجارية الهندية البريطانية في البحرين [٦٨].

ويبدو من الرسالة ان هناك ترتيبات جديدة بدأت السلطات البريطانية في اعدادها على المستوى التجاري والسياسي في منطقة الخليج العربي والهند بعد استقلال الهند وباكستان.

لقد بدأت مرحلة أخرى ذات ملامح جديدة وطابع مميز فى العلاقات التجارية بين دول شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي منذ عام ١٩٤٧.

فمسألة الهجرة من شبه القارة الهندية الى منطقة الخليج العربي كانت لاتزال احد تلك الملامح البارزة، وهذه القضية سنبحثها في موضوع العلاقات السياسية بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي. ثم ان تصدير الموارد المصنعة من شبه القارة الهندية وشرائها للنفط من بعض اقطار الخليج يعني ان عناصر جديدة لم تكن معروفة في السابق قد دخلت العلاقات التجارية، وكمؤشر على مدى اهمية هذه العلاقات في الفترة المعاصرة، نلقي نظرة على الجدول التالي الذي يبين حجم التجارة بين اقطار الخليج والهند في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٥.

حجم التجارة بين اقطار الخليج والهند ١٩٧١ ـ ١٩٧٥		
ابو ظبي	٧٢/١٩٧١	٥٠ مليون روبية
	٧٥/١٩٧٤	٣٦٠ مليون روبية
البحرين	٧٢/١٩٧١	٣٦ مليون روبية
	٧٥/١٩٧٤	٩٤ مليون روبية
العراق	٧٢/١٩٧١	١٠٠ مليون روبية
	٧٥/١٩٧٤	٧٣٠ مليون روبية
الكويت	٧٢/١٩٧١	١٠٧ مليون روبية
	٧٥/١٩٧٤	٣٨٠ مليون روبية
السعودية	٧٢/١٩٧١	١١١ مليون روبية
	٧٥/١٩٧٤	٣٥٤ مليون روبية

(٦٩)

بتأمل حجم التبادل التجاري بين اقطار الخليج العربي واقطار شبه القارة الهندية في خمس سنوات منذ بداية السبعينات كما هو واضح من الجدول نستنتج ما يلي:

اولا: ان هناك تفاوتاً ملحوظا في حجم التجارة من قطر الى آخر من اقطار الخليج، ويجب الاشارة الى ان هذه الفترة قد شهدت ارتفاع اسعار البترول والانتعاش الاقتصادي في منطقة الخليج بعد عام ١٩٧٣، مما ادى الى هجرة كبيرة تحركت من شبه القارة الهندية الى منطقة الخليج بعد ذلك التاريخ.

ثانيا: ان التبادل التجاري في هذه المرحلة بين المنطقتين كان يميل لصالح دول شبه القارة الهندية، سواء بما كانت تلك الدول تصدره لمنطقة الخليج او تستورده من البترول، فضلا عن حجم العمالة وحصولها على العملة الصعبة من التحويلات التي يقوم بها مواطنوها العاملون في المنطقة.

ثالثا: ويلاحظ القفزة في حجم التجارة في فترة زمنية قصيرة، ففي مدة لا تزيد عن اربع سنوات تضاعف الحجم عدة مرات، مما يؤكد اهمية منطقة الخليج في المرحلة الراهنة من اقتصاد شبه القارة الهندية.

الخاتمة

ان دراسة تاريخ العلاقات التجارية بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي قد اثبتت أن أهمية المنطقتين التجارية كانت دائمة ولم تقتصر على فترة زمنية معينة رغم التغيرات السياسية والاقتصادية التي مرت عليها عبر العصور. وما يميز منطقة الخليج والجزيرة العربية في هذا المجال هو الاستفادة من تجارة الترانزيت التي كانت تمر بمياهها وأراضيها.

لقد خدمت طرق المواصلات البحرية منطقة الخليج العربي وشبه القارة الهندية، اضافة الى قربهما جغرافيا، ورغم ان منطقة الخليج العربي كانت محدودة الموارد وفقيرة قياسا على المناطق الأخرى خارج الجزيرة العربية المحيطة بها الا أن شعبها تمكن من تعويض ذلك بالاستفادة من تنشيط التجارة البحرية، واصبحت المنطقة محطة هامة لمرور التجارة بين الشرق والغرب مع استفادة المناطق التي تقع على هذا الطريق. يضاف الى ذلك ان سكان منطقة الخليج قد استغلوا الثروة الطبيعية التي يحتويها الخليج وذلك باستخراج اللؤلؤ الطبيعي الذي كانت له اهمية كبيرة في التجارة العالمية قبل ظهور النفط.

اما تنافس وصراع القوى الدولية في هاتين المنطقتين فقد كان مستمرا منذ بداية القرن السابع عشر، وتحول من نشاط وتنافس تجاري الى تنافس سياسي وعسكري هدفه الحفاظ على المصالح الاقتصادية.

ويدل نوع وحجم التجارة المتداولة في منطقتي شبه القارة الهندية والخليج العربي على الأهمية الاستراتيجية لهما، وعلى الموارد الاقتصادية الهامة التي كان لها تأثيرها في اقتصاديات العالم. ومن الأهمية بمكان الاشارة الى ان القوى الاقتصادية المحلية قد احتفظت بوجودها واستمرار نشاطها التجاري في ظل تنافس وصراع القوى الدولية واحتلالها، هذا على الرغم من عدم التكافؤ في الامكانيات على جميع المستويات، ولكن تلك القوى الدولية قد نجحت في فرض التبعية الاقتصادية على المنطقتين في النهاية.

شهد العالم تطورا في النشاط التجاري في النصف الاول من القرن العشرين قام على إنشاء وانتشار الشركات التجارية، ولما كانت مثل هذه الشركات تتعامل مع مختلف مناطق العالم، واتسع نشاطها الى الاستثمار والتسويق وتملك رؤوس أموال تفوق الامكانيات الفردية، فان ذلك النشاط قد شمل منطقتي الخليج العربي والهند الا أن ظاهرة استمرار نشاط القوى المحلية رغم هيمنة النشاط التجاري الدولي تستحق الاهتمام.

ان هذه القوى التجارية المحلية التي كانت قائمة على أساس النشاط التجاري الفردي وبرؤوس أموال محدودة استطاعت الصمود أمام منافسة النشاط التجاري الدولي في ظل ظروف استعمارية بسبب خبرتها الطويلة في هذا المجال وصبر وجلد ابناء المنطقة، لكن نشاط تلك القوى المحلية لم يعد سيد الموقف في تجارة المنطقة لان ضغط النشاط التجاري الدولي قد عمل على الحد من حرية النشاط التجاري للقوى المحلية وهدف القوى الدولية من الوصول الى المنطقتين كان لتحقيق المصالح الاقتصادية مما أدى الى فرض التبعية الاقتصادية كنتيجة للتبعية السياسية عليهما.

لقد دخل التهريب كجزء من التجارة بين منطقتي الخليج العربي وشبه القارة الهندية، وشمل الذهب والبضائع وبخاصة المواد الغذائية، وكانت ممارسة هذا النوع من التجارة على ايدي التجار العرب، أما موقف بريطانيا منه فقد وقفت ضد التهريب حفاظا على مصالحها الاقتصادية في المنطقتين. وكان العرب ينقلون تجارتهم بواسطة السفن الشراعية، ولعل تطور صناعة السفن وادخال السفن البخارية لم يلغ الأولى لكنه كان مؤثرا على تطور النقل التجاري البحري وعائده المادي، كما كان بالفعل منافسا خطيرا لوسائل النقل التقليدية.

استمرت العلاقات التجارية بين دول شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي بعد عام ١٩٤٧، لكنها اتخذت طابعا مختلفا، فقد استجدت ظروف موضوعية كان لها تأثيرها على تلك العلاقات منها ظهور النفط في منطقة الخليج العربي، واستقلال دول شبه القارة الهندية، وتقلص النفوذ البريطاني فيها، وكذلك التأثير الكبير للاستعمار الجديد في المنطقتين بدخول قوى غربية اخرى ميدان المنافسة الاقتصادية والسياسية في المحيط الهندي والمناطق المطلة عليه.

ان تطور الاوضاع الاقتصادية والسياسية في المنطقتين بعد الحرب العالمية الثانية قد عكس على العلاقات بينهما بصورة مختلفة عن السابق لكن هذا التطور لم يقطع جذوره عن الماضي، فمنطقة الخليج العربي اصبحت تنتج النفط الذي تحتاجه شبه القارة الهندية كما تحتاج اليه المناطق غير المنتجه للنفط، وان شبه القارة الهندية قد اصبحت مصدرا لهجرة اليد العاملة الى منطقة الخليج العربي اضافة الى تجارة المواد الغذائية وغيرها، لكن الاستفادة من النشاط التجاري بين المنطقتين لم يعد خاصا بهما فحسب ولكن دولا اخرى تستفيد عن طريق الشركات متعددة الجنسية او عن طريق تغلغل رأس المال الأجنبي في هذه المناطق وتبقى بعد ذلك أهمية تعزيز العلاقات بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي ضرورية للمستقبل امتدادا للتاريخ التجاري العريق بينهما على امتداد القرون السابقة.

الهوامش

(١) CHAUDHURI, K.N, **TRADE AND CIVILISATION IN THE INDIAN OCEAN,** CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 1985, P. 29.

انظر ايضا: س.ب. مايلز، ترجمة محمد امين عبدالله، الخليج بلدانه وقبائله، وزارة التراث القومي والثقافة، عمان ١٩٨٢، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٧ .

(٢) RICHARDS D.S EDITOR, **ISLAM AND THE TRADE OF ASIA,** OXFORD, 1970, P. 260.

(٣) RICHARD D.S. EDITOR OP. CIT., PP. 181-204.
SEE ALSO : P.E. ROBERTS, **HISTORY OF BRITISH INDIA,** PUBLISHED BY OXFORD UNIVERSITY PRESS, LONDON, PRINTED IN INDIA, 1977, 15-18.

* كانت مساحة توزيع البضائع الهندية تتركز في منطقة الخليج والجزيرة العربية، وكان موسم الحج مناسبة لانتشار هذه البضائع في مساحة اكبر تمتد الى سوريا والعراق.

(٤) AHMAD MAGBUL, **INDO-ARAB RELATIONS,** NEW DELHI, 1969, PP. 90-91.

(٥) D.S. RICHARDS, OP. CIT ., PP. 260, 263.

(٦) AHMAD MAGBUL, OP. CIT . PP. 92.

(٧) SHERWANI K.H. **STUDIES IN THE FOREIGH RELAITONS OF INDIA, [FROM THE EARLIEST TIMES TO 1947],** STATE ARCHIVES, HYDERABAD, INDIA. 1975, PP. 427-28.

(٨) CHAUDHURI K.N. OP. CIT, P. 80.

(٩) opicit p. 81-82.

انظر ايضا: الدكتور عبدالأمير محمد أمين، ترجمة هاشم لازم، **المصالح البريطانية في الخليج العربي ١٧٤٧ ـ ١٧٧٨م،** بغداد ١٩٧٧م، ص ١٣ .

(١٠) Chaudhuri, K.N. op. cit, P. 82

(١١) ج. ج. لوريمر، **دليل الخليج،** ج١، ص٢٣، ديوان حاكم قطر ـ قطر
انظر ايضا مصطفى عقيل الخطيب، **التنافس الدولي في الخليج العربي ١٦٢٢ ـ ١٧٦٣** بيروت، ١٩٨١، ص ١٣١ ـ ١٣٤ .
انظر ايضا د. سيدنوفل، **الخليج العربي او الحدود الشرقية للوطن العربي،** بيروت ١٩٦٩، ص٣٠

(١٢) مصطفى عقيل الخطيب، المصدر السابق، ص١٤٤ ـ ١٤٦، ١٦٧

(١٣) المصدر نفسه، ص١٨٢، ١٩٤ ـ ١٩٥، ١٣٥

(١٤) ج. ج. لوريمر، جـ٤ المصدر السابق، ص ١٧٦٥ .

(١٥) CHAUDHURI K.N. , OP. CIT., PP. 83-84.

(١٦) Ibid, PP. 91-92.
SEE ALSO: WILSON ARNOLD, **THE PERSIAN GULF,** BRITAIN, 1959.
PP. 153-158

(١٧) CHAUDURI K.N., OP. CIT. , PP. 152-153.

(١٨) IBID, PP. 165-168.

(١٩) خالد سالم محمد، ربابنة **الخليج العربي ومصنفاتهم الملاحية**، طبعة أولى ١٩٨٢، الكويت، ص ٤٨ ـ ٤٩.

(٢٠) الدكتور عبد الأمير محمد الامين، مصادر تاريخ الجزيرة العربية في دار السجلات الحكومية في بومباي، بحث مقدم الى مؤتمر تاريخ الجزيرة العربية الذي عقد في الرياض في الفترة ٢٣ ـ ٢٨ ابريل ١٩٧٧، صدرت ابحاث المؤتمر في كتاب: مصادر **تاريخ الجزيرة العربية**، جامعة الرياض ١٩٧٩.

(٢١) NARAYAN, K. , **OMAN AND GULF SECURITY,** NEW DELHI, INDIA, 1979, PP. 76, 114.

(٢٢) الدكتور عبد الأمير محمد أمين، تعريب هاشم كاطع لازم، المصدر السابق، ص ٢١٠ ـ ٢١٤ ، ٢١٨.
ان هذه الفترة قد شهدت تحرك بريطانيا نحو غرب الهند وأدى ذلك الى احتلال عدن عام ١٩٣٩، فقد كان هذا الموقع رئيسيا في استراتيجية بريطانيا لموقعه على مدخل البحر الأحمر وطريق الهند، وربما كان لذلك الحدث تأثير على تجارة السفن الخليجية مع الهند.
(حول أهمية عدن انظر: صلاح العقاد، دكتور **المشرق العربي المعاصر**، القاهرة، ١٩٨٣ ، ص ٥٦٧)

(٢٣) BROEZE FRANK, **SHIPOWNERS OF THE INDIAN OCEAN,** PP. 4-5, 9-10, 11-12, 14.

مقبول للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

(٢٤) FRANKINCENSE NIGEL G. AND MYRRH, **ASTUDY OF THE ARABIAN INCENSE TRADE,** BRITAN, 1981, PP. 117-118, 121-122, 161, 196-197.

(٢٥) لوتسكي، **تاريخ الاقطار العربية الحديث**، دار التقدم، موسكو، (بدون تاريخ) ترجمة الدكتورة عفيفة البستاني، ص ٤١٥.

(٢٦) BROEZE, RFANK, op. cit. p. 16.

(٢٧) BUSCH, BRITON COOPER, **BRITAIN AND THE PERSIAN GULF 1894-1914,** U.S.A., 1967, PP. 15-17.

انظر أيضا: د: عبد المالك التميمي، «الخليج العربي ـ دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد الثاني، السنة التاسعة، يونيو ١٩٨١، جامعة الكويت، ص ١٣.

(٢٨) INDIA OFFICE RECORDS,
THE RECORDS OF THE BRITISH RESIDENCY AND AGENCIES IN THE PERSIAN GULF. (LETTER FROM THE BRITISH RESIDENT IN BUSHOHOR TO THE BRITISH RESIDENT IN I O R R/15/2/14 JUNE 1903 HINDU MERCHANTS AT QATIF.

(٢٩) I O R R/15/2/24 JUNE 1903 HINDU MERCHANTS AT QATIF.
(LETTER FOR THE BRITISH RESIDENT'S ASSISTANT IN THE GULF TO THE BRITISH AGENT's ASSISTANT IN BAHRAIN.

(٣٠) I O R R/15/2/24. 1900 - 1911, HINDU MERCHANTS AT QATIF.

(٣١) I O R L/P + S/11/64 , P 4070/1913

(٣٢) Ibid, 1913. (LETTER FROM THE BRITISH CONSUL IN HUDAIDA IN YEMEN TO THE INDIA GOVERNMENT.)

(٣٣) I O R , L/P + S/10/367 , PP. 4 - 10, REPORT. File 1283/1913. (REPORTS FROM THE BRITISH AUTHORITIES IN THE REGION.)

(٣٤) Op. Cit., P.13.
المصدر I O R L/P + S/10/367, p. 11, op.cit.

(٣٥) I O R, L/P + S/10/367, PP. 1 - 3, op. cit.
JUNE 14, 15, 16, 17, 1916.

(٣٦) I O R, L/P + S/ 10 /367, P.2. (REPORT FROM THE BRITISH POLITICAL AGENT IN BUSHOHOR TO THE BRITISH RESIDENT IN THE GULF.)

(٣٧) I O R, L/P + S/ 10 /367. (LETTER FROM THE INDIA GOVERNMENT, NEW DALHI.)

(٣٨) I O R, L/P + S/ 10 / 367. (LETTER FROM THE INDIA GOVERNMENT, NEW DALHI.)

(٣٩) د. شارك عيسوي، ترجمة سعد رحمي، **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا**، السلسلة الاقتصادية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

(٤٠) I O R, L/P + S/ 11 / 167, Political and Secret Annual Files 1919 - 1930. P 617/⅛&20.

(٤١) Ibid.

(٤٢) I O R, R/15/5/204, 4/19 SMUGGLING OF UNLICENSED TEA FROM INDIA TO KUWAIT 1937 - 1945.

(٤٣) Ibid.

India Office Records

(٤٤) I O R, R/15/5/204, 4/19, op.cit.

(٤٥) I O R, R/15/5/204

(٤٦) I O R, R/15/5//204

(٤٧) I O R R/15/5/204, 4/19, op.cit.

(٤٨) Ibid.

* لتوضيح دور تجار الكويت في النشاط التجاري بين منطقة الخليج وشبه القارة الهندية، ارجع الى المقابلات التلفزيونية في تلفزيون الكويت، والتي أجراها السيد رضا الفيلي عام ١٩٦٣، والسيد سيف مرزوق الشملان في نوفمبر ١٩٨٥.

(٤٩) I O R, R/15/5/202, 4/17, KUWAIT SMUGGLERS AND INDIAN CUSTOMS 1937 - 1939.

(٥٠) I O R, R/15/2/1818 FILE 45, APPLICATIONS OF INDIAN COMPANIES ACT TO BAHRAIN 1924 - 1934.

(٥١) I O R, R/15/2/477, FILE NO. 11/17. ACCESS TO NAJDI PORTS FOR INDIAN (HINDU) 1932.

(٥٢) I O R R/15/2/344/9/3, [1983] INDIAN BUSINESS INTERESTS IN BAHRAIN

(٥٣) Ibid ,, ,, ,, ,, AND THE GULF.

(٥٤) Ibid ,, ,, ,, ,, ,,

(٥٥) I O R R/15/2/344 [1939], Ibid.

(٥٦) Ibid.

(٥٧) AHMAD MAGBUL, **Indo - Arab Relations,** PP. 92 - 93.

(٥٨) Broez Frank, OP. CIT, P. 20.

(٥٩) I O R R/15/2/344 [1939], op.cit.

(٦٠) I O R R/15/344 [1948] Ibid.

(٦١) I O R R/15/2/1781, Import of vegetables, ghee and oil from India, 1943 - 1945. File No. 36/37 I.

(٦٢) I O R R/15/2/1781, File No. 36/37 I. op.cit.

(٦٣) Ibid

(٦٤) I O R R/15/2/1787, File No. 36/44. Imports of cigarettes and tobacco from India, U S A and U K. applications for assistance 1943 - 1945.

(٦٥) Broeze Frank, **Shipowners in the Indian Ocean,** op. cit., PP. 24 - 26.

(٦٦) ألن فليبرز، ترجمة وتحقيق د. نايف خرما، **أبناء السندباد**، الكويت ١٩٨٢، ص ٣٩.
* الاستعمار الجديد: ان الاستعمار الجديد نوع من النشاط الامبريالي الذي يهدف اليه الاستعمار التقليدي ولكنه دون استخدام الجيش المحتل فالأهم عند هذا الاستعمار هو فرض التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية.

(٦٧) لمزيد من المعلومات عن تجارة الهند مع العالم الخارجي أنظر:
Dutt Srikant **India and the third World,** London, 1984, PP. 94 - 97

(٦٨) IOR: R/15/6/181, File No. 6/44, March 1948

(٦٩) I O R : R/15/6/181. File No. 6/44. March 1948. Indian representation in the Gulf, accommodation.

المصادر

اولا: المصادر العربية:

١) ألن فلييرز، ترجمة وتحقيق نايف خرما، **ابناء السندباد**، الكويت ١٩٨٢.

٢) ج.ج. لوريمر، **دليل الخليج**، ترجمة ديوان حاكم قطر، قطر.

٣) سيد نوفل، دكتور، **الخليج العربي او الحدود الشرقية للوطن العربي**، بيروت ١٩٦٩.

٤) شارل عيسوي، دكتور، ترجمة سعد رحمي، **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا**، السلسلة الاقتصادية، بيروت، الطبعة الاولى ١٩٨٥.

٥) صلاح العقاد، دكتور، **المشرق العربي المعاصر**، القاهرة، ١٩٨٣.

٦) عبدالأمير محمد أمين، دكتور، ترجمة هاشم لازم، **المصالح البريطانية في الخليج العربي** ١٧٤٧ ـ ١٧٧٨، بغداد، ١٩٧٧.

٧) عبدالأمير محمد أمين دكتور، **مصادر تاريخ الجزيرة العربية في دار السجلات الحكومية في بومبى**، مؤتمر تاريخ الجزيرة العربية، الرياض ابريل ١٩٧٧، مصادر تاريخ الجزيرة العربية، جامعة الرياض ١٩٧٩.

٨) عبدالمالك التميمي، «الخليج العربي ـ دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد الثاني، السنة التاسعة، يونيو ١٩٨١، جامعة الكويت.

٩) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، دار التقدم، موسكو (بدون تاريخ) ترجمة الدكتورة عفيفة البستاني.

١٠) مايلز ب.س. ترجمة محمد أمين عبدالله، **الخليج بلدانه وقبائله**، وزارة التراث القومي والثقافة، عمان، ١٩٨٢.

١١) محمد سالم خالد، **ربابنة الخليج العربي ومصنفاتهم الملاحية**، طبعة اولى، ١٩٨٢، الكويت.

١٢) مصطفى عقيل الخطيب، **التنافس الدولي في الخليج العربي ١٦٢٢م - ١٧٦٣م**، بيروت، ١٩٨١.

First : Unpublished documents ثانيا : المصادر الاجنبية :

I) "A"

1) INDIA OFFICE RECORDS IORR/15 (1763-1947), LONDON.
2) THE RECORDS OF THE BRITISH RESIDENCY AND AGENCIES IN THE PERSIAN GULF, (CONFIDENTIAL AND UNPUBLISHED DOCUMENTS) LONDON, U.K.

II "B"

INDIA OFFICE RECORDS IORL/P s, LONDON.
POLITICAL SECRET ANNUAL FILES. (CONFIDENTIAL AND UNPUBLISHED DOCUMENTS) LONDON, U.K.

SECOND: BOOKS

1) Ahmad Magbul, **Indo-Arab Relations,** New Delhi, 1969.
2) Broeze Frank, Shipowners of the Indian Ocean, paper presented to the **Journal of the social sciences,** Kuwait University.
3) Bush C. Briton, **Britain and the Persian Gulf 1894-1914.** U.S.A., 1967.
4) Chaudhuri, K. N., **Trade and civilisation in the Indian Ocean,** Cambridge University Press, 1985.
5 Dutt Srikant, **India and the Third World,** London, 1984.
6) Frankincense G.N. and Myrrh, a **Study of the Arabian Incense Trade** Britain, 1981.
7) Narayan K, **Oman and Gulf security,** New Delhi, India, 1984.
8) Richards D. S. Editor, **Islam and the trade of Asia,** Oxford 1970.
9) Roberts P.E., **History of British India,** Oxford U. Press, printed in Indi 1977.
10) Sherwani K.H. Prof., **Studies in the Foreign Relations of India, fron Earliest Times to 1947,** state archives, Hyderabad, India, 1975.
11) Wilson Arnold, **the Persian Gulf,** Britain, 1959.

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن جامعة الكويت

صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥
تصل اعدادها الى ايدي نحو ٢٠٠ر٠٠٠ قارىء

يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على:-

- مجموعة من البحوث تعالج الشئون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشئون.
- عدد من المراجعات لطائفة من اهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة.
- ابواب ثابتة: تقارير وثائق - يوميات - بيبلوجرافيا.
- ملخصات للبحوث باللغة الانجليزية.

منشورات المجلة

اضطلعت المجلة باصدار عدد من سلاسل الكتب هي:-

اولا: سلسلة المنشورات، وقد صدر منها حتى الان سبعة عشر منشورا احدثها:

- الاتجاهات الحديثة في محاسبة النفط والغاز، د. صادق البسام
- الصحافة اليمنية قبل ثورة ١٩٦٢، علوي عبدالله طاهر

ثانياً: سلسلة الاصدارات الخاصة، وصدر منها حتى الآن خمسة عشر إصداراً، من احدثها:

- المرأة في النصوص والآثار، د. عبد العزيز صالح
- رأي المتدربين والمدربين في برامج تدريب المعلمين التي عقدتها وزارة التربية عام ٨٣/٨٤ بدولة الكويت، د. عبدالرحمن الأحمد

ثالثا: سلسلة كتب الوثائق، وقد صدر منها كتب الوثائق للاعوام: ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠.

الاشتراكات

ثمن العدد: ٤٠٠ كويتي أو ما يعادلها في الخارج.
الاشتراك للافراد: سنويا ديناران كويتيان أو ١٥ دولارا امريكيا في الخارج (بالبريد الجوي)
الاشتراك للمؤسسات والدوائر الرسمية: سنويا ١٢ دينارا كويتيا أو ٤٠ دولارا امريكيا في الخارج (بالبريد الجوي).

العنوان: جامعة الكويت - كلية الآداب - الشويخ - دولة الكويت
ص.ب: ١٧٠٧٣ - الخالدية - الكويت 72451
الهاتف: ٨١٦٨٠٧ - ٨١٦٧٩٩ - ٨١٦٨٢٤
جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

المجلة العربية للعلوم الانسانية

فصلية : محكّمة
تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير

د . عبد الله أحمد المهنا

المقر : كلية الاداب ـ مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ ـ هاتف ٨١٧٦٨٩ ـ ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه إلى رئيس التحرير :

ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

● تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعّالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات .

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١ .

● تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارىء

الاشتراكات

- في الكويت : ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات .
- في البلاد العربية : ٤ر٥ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات .
- في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات .

ترفق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدرها جامعة الكويت

مجلة فصلية أكاديمية تعنى بنشر الابحاث والدراسات في مختلف حقول العلوم الاجتماعية.

رئيس التحرير: د. فهد ثاقب الثاقب

منبر حر للأكاديميين العرب.

توزيع أكثر من (٨٠٠٠) نسخة.

الاشتراكات

للمؤسسات: ١٢ ديناراً في الكويت.
٤٥ دولاراً أمريكياً في الخارج

للأفراد: ٢ دينار في الكويت، ٦ دينار للطلاب
٢,٥ دينار أو ما يعادلها في الوطن العربي.

١٥ دولاراً أمريكياً في الخارج.

الموزع في الكويت والخارج: مجلة العلوم الاجتماعية

توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت ص.ب ٥٤٨٦ / الكويت
هاتف: ٢٥٤٩٤٢١ تلكس ٢٢٦١٦

المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت

فصلية ، تخصصية ، محكّمة

رئيس مجلس الإدارة
د. سعد جاسم الهاشل

رئيس التحرير
د. عبدالرحمن الأحمد

تنشر البحوث التربوية ، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة

ومحاضر الندوات التربوية ، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

- ★ تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية .
- ★ تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الاقطار .
- ★ تطلب قواعد النشر من رئيس التحرير .
- ★ تقدم مكافأة رمزية للناشرين بها .

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب ١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢ر٥ د.ك	وللطلاب ١ر٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي	
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٥ دولاراً أمريكياً	

توجه جميع المراسلات إلى :

رئيس التحرير - المجلة التربوية - ص.ب ١٣٢٨١ كيفان - الكويت

جائزة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

لأفضل بحث متميز منشور في دورية كويتية محكمة

إنطلاقاً من أهداف مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في تشجيع الباحثين بمختلف فروع المعرفة على نشر أبحاثهم في دوريات كويتية محكمة تصدر في الكويت، تخصص المؤسسة سنوياً جائزة في كل من الحقلين الآتيين :-

① العلوم ② الإنسانيات

وتتألف الجائزة من مبلغ قدره ألفا دينار كويتي (٢٠٠٠ د.ك) مع شهادة تقديرية تبين السمات المميزة للبحث الفائز وأهميته العلمية بصورة مختصرة. وتمنح الدورية الناشرة للبحث الفائز درع المؤسسة. كما تمنح الدورية التي تصدرها جهة غير حكومية مكافأة تشجيعية قدرها ثلاثة الآف دينار كويتي (٣٠٠٠ د.ك)

يشترط في البحث الفائز :-

أ - أن يكون منشوراً خلال عام ١٩٨٧ في دورية كويتية محكمة.
ب - أن تكون لغته العربية أو الإنجليزية.
جـ - أن يكون مبتكراً وذا قيمة علمية رفيعة.

ولا تقبل الإعتراضات على قرارات المؤسسة بشأن منح الجوائز للفائزين

History of the Commercial Relations between India and the Arab Gulf Region

Summary

The Commercial activity between India and the Arab Gulf region had passed through many stages. The first stage witnessed the establishment of the English East Indian Company in the beginning of the 17th century. By its establishment the British colonial activity started in India and the Arabian Gulf.

The importance of the countries on the road to India, and India itself was the reason that the company rivaled first with the Portuguese and then the other European companies, which were later further established to control East Commerce. Hence this Company paved the way for the British military and political control over India and some Arab Countries. The English East Indian Company was considered the essential basis for British colonialism in the East in general and in both India and the Gulf Region in particular.

The study has concentrated on the commercial activity between the two regions in the period between the two World Wars, because there were many important economic and political events which took place in the east during the period. The study also pays attention to the commecial activities in the period after the Indian Countries became independent.

In conclusion it is clear that the strategic location of both India and the Gulf Region was behind the commercial relations between the two regions, and that this location had attracted the international powers to act there politically and commercially.

The Author

- Dr. Abdul Malek K. Al-Tamimi.
- Assistant professor of modern history in Dept. of history at Kuwait University.
- PH.D (Durham University) U.K. 1978.

Publications

- 13 Researches in contemporary and modern Arab history.
- Author of three books published in 1982, 1983, 1986.
- Attended conferences on contemporary and modern Arab history in some Arab countries and abroad.
- Chairman of History Department 1980/1981.
- Vice Dean for Academic Affairs.
- Chief Editor of Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies.

FORTY EIGHTH MONOGRAPH

HISTORY OF THE COMMERCIAL RELATIONS BETWEEN INDIA AND THE ARAB GULF REGION

Dr. Abdul Malek K. Al-Tamimi
Department of History – Kuwait University

Annals of The Faculty Of Arts
Volume VIII, 1986 - 1987

ANNALS OF THE FACULTY OF ARTS

Issued by the Faculty of Arts, Kuwait University

A REFEREED SCIENTIFIC PERIODICAL THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCIENTIFIC CONCERNS OF THE VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTY OF ARTS.

Volume VIII, 1986 - 1987

Kuwait University

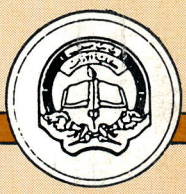

ANNALS OF

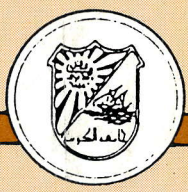

THE FACULTY OF ARTS

HISTORY OF THE COMMERCIAL RELATIONS BETWEEN INDIA AND THE ARAB GULF REGION

Dr. Abdul Malek K. Al-Tamimi
Department of History – Kuwait University

VOLUME VIII
FORTY EIGHTH MONOGRAPH

1407 - 1408
1986 - 1987